الكَرُّ على عَبْدِ البرِّ
(رسالةٌ في إعْرابِ آيةٍ)
للعلاّمةِ الجلالِ السُّيوطيّ
تحْقيقًا ودراسةً

حَقَّقَها وعَلَّقَ عَلَيْهَا:
د. يُوسُفُ عَبْد الله الجَوَارِنَة
أُستاذُ النَّحوِ المُشارِك بكليَّةِ الآداب
بجامعةِ طَيْبَةَ بالمدينةِ المُنوَّرَة
yjawarneh@yahoo.com

تاريخ التحكيم: ٢/ ٥/ ١٤٣٦ تاريخ الإجازة: ٤/ ٧/ ١٤٣٦

المستخلص:

يهدفُ هذا البحث إلى تحقيقِ غايتين: الأولى إخراجُ رسالةِ "الكَرّ على عبد البرّ" للإمامِ السُّيوطي المتوفَّى سنة (٩١١) من الهجرة- على صورةٍ تُقرِّبُها من الصُّورة المُثلى التي أرادها المؤلِّفُ لهذا النّص النَّفيس، والثانيةُ الوقوفُ على معالم الرِّسالة من جانبين: الأوَّل بيانُ المعاركِ الفكريَّةِ التي خَاضَها السُّيوطي مع مُعَاصريه، والثاني دراسةُ المسألةِ النَّحويَّة التي احتوت عليها.

الكلمات المفتاحيّة:

السّيوطي – النحو – إعراب الجملة – التداخل الإعرابيّ.

مُقَدِّمة

أحمدُكَ ربِّي حمدًا يُوافي نعمَك، ويُكافئ مزيدك، والصَّلاة والسّلام على خير خلقك وعبيدك، أرسلته إلى الورى بلسانٍ عربيٍّ مبين، فهدى به النّاس إلى الرُّشد من الضّلالة، وتركهم على مَحَجَّة بيضاءَ لا يزيغ عنها إلا هالك، وبعد:

فإنَّ الإمام السّيوطيَّ واحدٌ من جُملة عُلماءَ كبارٍ، قدَّموا في القرون المتأخِّرة فضاءاتٍ رحبةً في إظهار علوم الأمَّة وفكرها –في سياق حضارتها الباسقة– على صورة بهيَّة، فكانت مؤلَّفاتُهم أنسجة حيواتهم، وكان بما تَفوَّق به السّيوطيُّ من بينهم مُقدَّمًا، وعلى أقرانه مُسدَّدًا، ولخصومه وحُسّاده مُبدِّدًا، وإنَّ ادِّعاءه الاجتهادَ المطلق، وَرَجاءَه أنْ يكون على رأس المئة التاسعة مُجدِّدًا– ألَّبَ العلماء عليه من حوله، وأغاروا صدور الولاة ضدَّه، فاعتزل الحياة العامَّة وانقطع للتأليف، ولم يتوانَ في الإجابة عن أسئلة وفتاوى، تَحدوه في ذلك رغبته في نشر العلم لا كتمه.

ولعلَّ هذه الرِّسالة التي أقوم بنشرها، خرجتْ من رَحِم تلك الظُّروف التي أحاطت الإمام بهالة من الوِحْدة والغُربة، وهي وإنْ صَوَّرت جَلَبَة مُعاصريه وحَنَقهم فضلاً عن غيظهم ومَقْتهم، غير أنّها أظهرت المؤلِّف ذا دُرْبة ودراية في مواجهة الخصوم والتَّفوق عليهم، وإنَّ ما دَلَّل به في إثبات صحّة ما ذهب إليه من تَوْجيه إعراب الإمام البيضاوي، بَزَّهم وحطَّ من شأنهم، وهو ما دعاني إلى الاهتمام بالرّسالة وإخراجها إلى النُّور– مع اعتمادي فيها على نسخة مخطوطة واحدة، وما يَعْتور ذلك من مصاعب في التغلّب على مشكلات المخطوط ومحاولة إخراج النصّ على الطّريقة المثلى التي أرادها المؤلّف– ذلك أنَّ السّيوطيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان موفَّقًا على طريقته في إثبات التفاعل الحقيقيّ بين العلوم اللغويَّة والعلوم الدينيَّة.

ولذلك، فإنّي رأيت أنْ أقوم على خدمة النَّص من جانبين: أحدهما الدِّراسة،

وقمتُ فيها بتجلية أمرين اثنين: أوَّلهما الوقوف على أشهر المعارك الفكريَّة التي دارت رحاها بين المؤلِّف ومعاصريه، وثانيهما الكشف عن المسألة النحويَّة التي عالجها السّيوطي في هذه الرّسالة. والجانب الثاني النَّصُّ المحقّق، وصدّرته بالحديث عن المخطوط وعملي فيه.

وبعد، فأرجو أنْ أكون قد وفّقت في نَشْر هذه الرّسالة وإخراجها إلى عالم النور والمطبوعات، فإنْ كان ذلك فنعمةٌ من الله ومِنّة، وإنْ كان غيرها فمن نفسي وتَقْصيري، واللهُ وليُّ التوفيقِ والهَادي إلى سَوَاء السَّبيل.

القسم الأوّل: الدّراسة

تدور رسالة "الكَرّ على عبد البرّ" حول سُؤالٍ وُجِّه للإمام السّيوطي، لبيان إعرابِ الإمامِ البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، لجملةِ "يُخْرِجُهم" الواردةِ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[1]، إذْ أجاز فيها أَنْ تكون جملةً مستأنفةً، أَوْ حاليّةً من الضّميرِ المُستكنِّ في "وَلِيّ"، أو من الموصول "الذين"، أو منهما معًا.

وقد أَجابَ الإمامُ السّيوطي عن السّؤال بتوجيه الحال بشكلٍ تفصيليّ، ولَم يُوجّهْ الاستئناف، ورَجّحَ أَنْ تكون الجملةُ حالاً من الضمير في "وَلِيّ"، وهو ما رَجّحَهُ أبو حيّان الأندلسيّ. وهذا الجوابُ منه كان نَثَره في سِفْره النفيس "الحَاوي للفتاوي"[2]، ابتدأَه بقوله: "مِن القواعدِ المُقرّرةِ في العربيَّةِ أنَّ صاحبَ الحالِ والحالَ يُشبهانِ المبتدأَ والخبر"، وختمه بقوله: "وتقديرُ الكلامِ على هذا: اللهُ وليُّ المؤمنينَ

(١) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٢) انظر: "الحاوي للفتاوي" (١: ٢٩٩-٣٠٠).

حالَ كَوْنه مُخرِجًا لهم بالهداية، وحالَ كونهم مُخْرَجينَ بالاهتداء، وفي ذلك مُلاحظةٌ أُخْرى لقاعدةٍ أُصوليَّةٍ، وهي: استعمالُ المشتركِ في مَعْنييه"، وهو الجزءُ الأوّل من رسالة "الكرّ على عبد البرّ"، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ.

غير أَنَّ هذا الجوابَ أثار حفيظة مُعترضٍ رأى أنّ أبا حيّان رجّحَ الاستئناف على الحال كما هو موجودٌ في تفسيره "البحر المحيط"(١)- ما حَدَا بالسُّيوطي أنْ يُوجّهُ إعرابَ الإمام البيضاويّ بشكلٍ أَوْضح؛ إذْ ذهب إلى أَنّ الاستئنافَ هو الأرجحُ والمُقدَّمُ على الحال في الجملة من الآية الكريمة، وذلك اختيار أبي حيان. أمّا إذا اخترنا الحالَ وجهًا إعرابيًّا للجملة، فإنّ الأرجحَ فيه أن تكونَ حالاً من الضمير في "وَلِيّ"، وذلك اختيار أبي حيان الآخرُ، لكنّ ما صرّح به هو أنْ تكونَ حالاً من (وَلِيّ) لا الضّمير المستكنّ فيه، قال: "وجوَّزوا أَنْ يكونَ (يُخْرِجُهم) حالاً، والعامل فيه (وَلِيّ)"(٢).

بيد أنَّ الأمرَ لَم يقف عند هذا الحَدّ، بل إنْ بيانَ الإمام السّيوطي في تَوْجيه إِعْراب الإمام البيضاويّ، واجَهَ اعتراضًا آخرَ من الإمام الفقيه، أبي البركات سَريّ الدِّين عبد البرّ ابن الشّحْنة الحنفيّ (ت ٩٢١هـ)، الذي بَسَطَ القولَ في بيانِ وَجْه الخطأِ الوارد في تَوْجيه السّيوطي، فأثار ذلك منه حَنَقَ السّيوطي، فَبَسَطَ هو الآخرُ رَدًّا بَيَّنَ فيه قُصورَ ابنِ الشّحنة في عِلْم النّحو، وأنّه لا بضاعةَ له فيه، وعَرَّج على مسائلَ في باب (الحال)، بيّن من خلالها أنّ ما وَرَدَ في اعتراض عبد البرّ لا يَعْدل شيئًا في ميزان العِلْم ومسائل التّوضيح والتّرجيح.

والذي دَفَعَ السّيوطي إلى التّفصيل في الرّدّ على عبد البرّ، أنّ اعتراضَه وَصَلَ

(١) انظر: "البحر المحيط" لأبي حيان (٢: ٢٩٤).

(٢) انظر: السابق، (٢: ٢٩٤).

إلى الأمام المؤرّخ شَمس الدِّين السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الذي انتصر له وفَرِح به، وكَتَبَ بعضًا منه في تاريخه "الضَّوْء اللامع"(١)، بل صار كما يشير السّيوطيّ في رسالته، يَعْرِضُه على كلّ مَن دَخَلَ عليه، وذلك عند السّيوطي أمرٌ عظيم؛ فقد كانت بينهما وبين غيره من العلماء، مساجلاتٌ ووقائعُ عنيفة، بل طَعْنٌ وشَدٌّ وجَذْبٌ، ومنافسةٌ حادَّةٌ أَفْضَت كما يقول الإمام الشّوكاني (ت ١٢٠٥هـ)، إلى أنْ يؤلّف كلُّ واحدٍ في الآخر، يطعنُ فيه ويردُّ عليه(٢)؛ فقد اتّهم الإمام السّخاوي السّيوطيَّ بالسّطو على بعض مؤلّفاته ومؤلّفاتِ مَن سبقه وادّعاها لنفسه، إذْ قال: "واختلس حين كان يتردّد إليّ مما عملته كثيراً، ...، بل أَخَذ من كتب "المحمودية" وغيرها كثيراً من التصانيف المتقدمة التي لا عهدَ لكثير من العصريين بها، فَغيَّر فيها يسيراً وقدَّم وأَخَّر ونسبها لنفسه"(٣).

كلّ ذلك دعا السيوطيّ أن ينتصرَ لنفسه في معركةٍ من أضرى المعارك الفكريّة بينهما، فوضع فيه مقامة "الكاوي في تاريخ السّخاوي"(٤)، التي اتهمه فيها بتزويرِ التاريخ، وأكلِ لحوم العلماء والقضاة ومشايخ الإسلام، وعلمائه الأثبات العدول، وأربابِ المناصبِ والحكّام(٥)، وقال فيها: "وغالبُ ما ألّفه في فنِّ الحديثِ والأثر، مُسوّداتٌ ظَفِر بها في تركةِ الحافظِ ابنِ حجر"(٦).

---

(١) ومنه: "إنّ من قرأ الرضيّ ونحوه لم يترق إلى درجة أنْ يسمّى مشاركًا في النحو". انظر: "الضوء اللامع" للسخاوي (٤: ٦٧).

(٢) انظر: "البدر الطالع بِمَحاسن مَنْ بعد القرن السّابع"، ٣٧٢.

(٣) "الضوء اللامع" (٤: ٦٦، وانظر: ٦٨).

(٤) انظر: "فهرست مؤلفاتي" للسيوطي، ٧١. وطبعت بشرح وتحقيق سمير الدّروبي، انظر له: "شرح مقامات السيوطي" (٢: ٩٣٣-٩٥٧).

(٥) انظر: "شرح مقامات السُّيوطي" للدّروبي (٢: ٩٣٦).

(٦) انظر: السابق، (٢: ٩٤٩).

وقد ألهبت هذه المنافرات الشاعر شهاب الدّين أحمد بن العُلَيْف المكّي (ت ٩٢٦هـ)، الذي انتصر للمؤرخ السخاوي، فوضع في السيوطي رسالتين، هما: "المنتقد اللوذعيّ على المجتهد المدّعيّ"، و"الشهاب الهاوي على منشئ الكاوي"، الذي قال فيها: ما نَسَبَه له من الإغارةِ على شيخِه ابن حَجَر، غيرُ معتمدٍ ولا مُعْتبر، إذِ المنقولاتُ تَسْتلزم الاشتراكَ في العبارات، مع اختلافِ المقاصدِ والإشارات، ومثلُ الحافظِ لا يُظَنّ به ذلك لطولِ باعِه وممارستِه للعلوم، ومع ذلك فلا بِدْع إذْ هو ربيبُ مهدِه، ورضيعُ لبانه، ومطرُ سَحابته، وثمرُ غرسِه، وعينُ جماعته، وخليفتُه في درسِه، والولدُ البارُّ لشيخِه في حياته، والمشيدُ بنيانَه بعد وفاته"[١].

لكن القاضي الشوكاني في تاريخه حاول أن يكون منصفًا وهو يترجم لهما، فقد قال في ترجمة السيوطي: "السّخاوي وإنْ كان إمامًا كبيراً غيرَ مدفوعٍ، لكنه كثيرُ التحامل على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك من طالع كتابه "الضوء اللامع"؛ فإنه لا يقيم لهم وزنًا، بل لا يَسْلم غالبُهم من الحَطّ منه عليه"[٢]، وقال في ترجمة السّخاوي: "ليته صانَ ذلك الكتابَ الفائقَ عن الوقيعةِ في أكابرِ العلماءِ من أقرانه"[٣]، ومعنى ذلك أنّ ما حشاه السّخاويّ في هذا التاريخ، قلّل من القيمة الفضلى التي أحرى به رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يتمتّع بها.

ويظهرُ أنّ علماء كثيرين ناصبوا السّيوطيّ العداء؛ فإنّ ادّعاءه الاجتهاد المطلق[٤]، فضلاً عن أنْ يكون هو المجدّد على رأس المئة التاسعة[١]، جعلهم

---

(١) انظر: "فهرس الفهارس والأثبات" للكَتّاني (٢: ٩٩٢-٩٩٣).

(٢) "البدر الطالع"، ٣٧٢.

(٣) "البدر الطالع"، ٧٤١.

(٤) انظر: "حسن المحاضرة" للسيوطي (١: ٣٣٨-٣٣٩).

يقومون عليه ويؤلّبون ضدَّه. وما وقفت معاركه الفكريّةُ عند حدِّ الرّدودِ والنقضِ حسب، بل "تَعدّت ذلك إلى محاربتِه في رزقِه، فقطعوا راتبَه طمعًا في خضوعِه لهم، وانقيادِه لأهوائِهم، وامتدّت دسائسُهم إلى إيغارِ صدرِ السُّلطان قايتباي (ت٩٠١هـ) -في آخر أيامه- عليه، واتهامِه بأنه عاصٍ لأمره، ووصل الأمرُ بالسلطانِ طومان باي (ت٩٠٦هـ) أنْ طَلَبَ السُّيوطي ليفتكَ به، فاختفى طيلةَ مدة سلطنته القصيرة التي لم تزد على بضعة أشهر"(٢).

ومَنْ يدري، فلعلّ عبد البرّ في اعتراضه هذا، كان واحدًا من جُملة العلماء الذين وقفوا أمام السّلطان يُغِيرون صَدْره، قال السّخاويّ في ترجمةِ السّيوطي: "وقد قام عليه النّاس كافّةً لَمّا ادّعى الاجتهاد"(٣)، وقال هو عن نفسه: "ولما بلغت درجة الترجيح لم أخرج في الإفتاء عن ترجيح النووي، وإن كان الراجح عندي خلافه، ولما بلغت رتبة الاجتهاد المطلق لم أخرج في الإفتاء عن مذهب الإمام الشافعي، كما كان القفّال وقد بلغ رتبة الاجتهاد، يفتي بمذهب الشافعي لا باختياره"(٤).

ومِمّن انتصر للسّخاوي وناصبَ السيوطيّ العداءَ والخصومةَ شمسُ الدِّين

=

(١) للسيوطي رسالة ظريفة وسمها بـ "التّنبئة بمن يبعثه الله على رأس كلِّ مئة"، رجا فيها أن يكون هو المجدّد على رأس المئة التاسعة، قال: "إنِّي تَرَجَّيتُ من نعم الله وفضله أنّي المبعوثُ على هذه المئة التاسعة، لانفرادي عليها بالتبحُّر في أنواع العلوم"، ونظم ذلك شعرًا:

وهذه تاسعةُ المئينِ قدْ أَتتْ، ولا يُخْلف الهادي ما وَعَدْ

وقد رجوتُ أنَّني المجدّدُ فيها، ففضلُ الله ليس يجحدُ

انظر: "التّنبئة بمن يبعثه الله على رأس كلِّ مئة"، ١١٣، ١١٨.

(٢) انظر: الشاذلي، بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين: ورقة ٦١-٦٢، وابن إياس، بدائع الزهور: ٣/ ٤٧١، ٦/٤، نقلاً عن: السيوطي: "فهرست مؤلفاتي"، ص٤١-٤٢.

(٣) "الضوء اللامع" للسَّخاوي (٤: ٦٩).

(٤) "التّحدث بنعمة الله" للسيوطي، ٩٠.

الجوجري (ت ٨٨٩ هـ)، وفيه وضع السّيوطي رسالته: "اللفظ الجوهري في ردّ خباط الجوجري". ومنهم إبراهيم بن زين الدين المعروف بابن الكركي (ت ٩٢٢هـ)، الذي كان إماماً للسّلطان قايتباي وبيده تدريس عدد كبير من مَشْيخات المدارس[١]، فقد قيّد السيوطي في رسالته "فهرست مؤلفاتي"، المقامات السّبع التي وضعها في الردّ على ابن الكركي[٢]، وطُبع منها اثنتان هما[٣]: "الدَّوَرانُ الفلكيُّ على ابن الكركي"، و"طَرزُ العِمامة في التفرقة بين المَقَامة والقُمَامة".

أما أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) تلميذ السّخاوي صاحب "المواهب اللدنيّة بالمنح المحمّديّة" و"إرشاد السّاري"، فقد أنكر هو الآخر ادّعاءه الاجتهاد المطلق. بيد أنّ السّيوطي اتّهمه بالسّرقة منه، وزعم أنّه يأخذُ من كتبه ويستمدّ منها، ولا ينسبُ النقل إليها[٤]، فوضع فيه على عادته في الانتقام من خصومه، رسالة أدبية وسمها بـ "الفارق بين المصنّف والسّارق"[٥]. وقد حاول القسطلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يزيلَ ما في خاطر السّيوطي من حنقٍ وغيظ، فيقال إنّه مشى إليه من القاهرةِ إلى الرّوضة، فطرق الباب، فقال له: من أنت؟ فقال: أنا القَسْطلانيّ جئتُ إليك حَافيًا مَكشوفَ الرّأسِ ليطيب خاطرك عليّ، فقال له: قد طاب خاطري عليك، ولم يفتح له الباب ولم يقابله[٦].

وممّن كانت بين السّيوطي وغيره مجاذبات شمسُ الدِّين الوزيريّ[٧] (ت

(١) "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" لابن عماد الحنبلي (١٠: ١٤٨).
(٢) انظر: "فهرست مؤلفاتي" للسيوطي، ٧٤-٧٥.
(٣) انظر: "شرح مقامات السيوطي"، (٣٧٠-٤١٩)، (٦١٦-٨١٧).
(٤) انظر: "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (١٠: ١٧٠).
(٥) صدرت هذه الرسالة عن عالم الكتب في بيروت للمرة الأولى سنة ١٩٩٨، بتحقيق هلال ناجي.
(٦) انظر: "شذرات الذهب" (١٠: ١٧٠).
(٧) انظر ترجمته: "الضّوء اللامع" للسخاوي (٦: ٢٥٩-٢٦١).

٨٩٨هـ)، فقد أجابَ السّيوطيّ في رسالة أسماها "نَفْح الطِّيب من أسئلة الخطيب " عن جُملة سُؤالات ستّة للوزيريّ نثرها في كتابه "الحاوي للفتاوي"[١]، وقد أثار جوابُ السّيوطي الوزيريَّ فاعترض عليه، وأثبت الأوّلُ اعتراضَه في "الحاوي"[٢] ولم يتركه، فقد انبرى له يردّ عليه في رسالتينِ[٣]: إحداهما "الجوابُ المُصيبُ عن اعتراضِ الخطيب"، والأخرى "السَّهمُ المُصيبُ في نَحْر الخطيب".

هذا سردٌ لبعض المعارك التي انبرى لها الإمام السّيوطيّ عليه رحمة الله، دعاني إلى بسطِ طرفٍ منها، أنّ اعتراضَ عبد البرّ على توجيه الإمام قد تمّ إيصاله قصدًا أو غيرَ قصد، إلى المؤرّخ الهُمام الشّمس السّخاوي، لينثر بعضًا منه في تاريخه. وإنّ الأصل في مثل هذه المعارك الضّارية ألاّ يُصوَّب فيها واحد ويُخطّأ آخر، لأنّ هذه الطّعون لا تقلل من مكانة هؤلاء العلماء العلميّة ورسوخهم في العلم، وذلك لأنّ "المعاصرة توجبُ المنافرة، والاتّحادَ في الصّنعة، يغيّرُ من كلّ من المتعاصرين طبعه"[٤].

عَودٌ على بَدْء:

أشرتُ فيما مضى إلى أَنَّ رسالة "الكَرّ على عبد البرّ" تدورُ في جُمْلتها حول توجيه السُّيوطي إعرابَ البيضاويّ لجملةِ "يُخْرِجُهم" من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[٥]، إذْ أجاز –أي: البيضاويّ– فيها – كما نقل عنه السّيوطي– أَنْ يكون موقعها جملةً من اثنتين: إحداهما جملةٌ مستأنفة،

(١) انظر: "الحاوي للفتاوي" للسيوطي (٢: ٣٢٦-٣٣٠).
(٢) انظر: السابق (٢: ٣٣٠-٣٣٧).
(٣) انظر: "فهرست مؤلَّفاتي" للسيوطي ٦٨.
(٤) انظر: "فهرس الفهارس والأثبات" للكتاني (٢: ٩٩٢).
(٥) سورة البقرة: ٢٥٧.

وثانيتهما جملة حاليّةً، صاحبُ الحال فيها واحد من ثلاثةٍ: الأول: الضّميرِ المُستكنِّ في "وَلِيّ"، والثاني: الموصول "الذين"، والثالث: الضمير والموصول معًا.

ويبدو أنّ ثَمَّة خلطًا في كلام المُعْربين في توجيه إعرابِ الجُملة؛ فإنّ البيضاويّ الذي تدور الرّسالة حول توجيه إعرابه قال في تفسيره: "والجملةُ خبرٌ بعد خبر، أو حالٌ من المُستكنّ في الخبر، أو من الموصول، أو منهما معًا، أو استئنافٌ مبيّن أو مقرّر للولاية"(١)، فجعل للجملة وظيفة من إحدى ثلاث وظائف لا وظيفتين كما أورد السّيوطيّ.

أمّا العُكبريّ (ت ٦١٦هـ)، فَوجَّهَ الجملة على وجهين، قال: "فأمَّا (يُخْرجهم)، فيجوز أنْ يكونَ خبرًا ثانيًا، وأنْ يكون حالاً من الضمير في (وليّ)"(٢).

ولم يَخْرج أبو حيّان على الأوجه التي قرَّرها البيضاوي قبله؛ فإنَّ عنده للجملة "يُخْرجهم" ثلاثة أعاريب(٣): أحدها أنْ تكون مستأنفة، وثانيها: أنْ تكون الجملة حاليَّة، والعامل فيها "وَليّ"، فيكون صاحبُ الحال هو الضَّمير المستكنّ فيه، وثالثها: أن تكون خبرًا ثانيًا.

وقد أعاد السَّمين الحلبيُّ (ت ٧٥٦هـ) في تفسيره هذه الأوجه الثلاثة نصًّا(٤)، ومثله شهاب الدِّين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) في "روح المعاني"، إذ قال في توجيه إعراب الجملة: "وهو تفسير للولاية، أو خبرٌ ثانٍ عند من يُجوّز كونه جملةً، أو حالاً من الضمير في (وَليّ)"(٥)، واختار هذه الأوجه الدكتور محيي الدين الدَّرويش (ت

(١) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" للبيضاوي (١: ١٥٥).
(٢) "التبيان في إعراب القرآن" (١: ٢٠٦).
(٣) انظر: "البحر المحيط" (٢: ٢٩٤).
(٤) انظر: "الدرّ المصون" (٢: ٥٤٩).
(٥) "روح المعاني" (٢: ١٥).

١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م)، قال في إعراب الجملة: "إمَّا حالٌ من الضَّمير المستكنِّ في (وَليّ)، أو خبرٌ ثانٍ للمبتدأ (الله)، ...، أو حالٌ من الموصول"(١)، وأعاد صياغتها الدكتور أيمن الشّوا، إذْ قال: "الأحسنُ فيها ألاّ يكون لها مَحَلّ من الإعراب، لأنَّها خرجت مَخْرج التفسير للولاية، ويجوز أنْ تكون خبرًا ثانيًا لقوله (الله)، وأن تكونَ حالاً من الضَّمير في (وَليّ)"(٢)، واختار محمود الصَّافي (ت ١٣٧٦هـ) أنْ تكون حاليَّةً من الفاعل –أي: من الضمير المُسْتكنّ في (وَليّ)، أو من المفعول –أي: من الاسم المَوْصول (الذين)(٣)، وَاجْتَبى الدكتور أحمد الخرَّاط في "المُجْتبى" أن تكون الجملةُ خبرًا ثانيًا للجَلالَة(٤)؛ ولعلَّ اختيار الصّافي والخرَّاط وجهًا واحدًا، يعود إلى التيسير والتخلُّص من كثرة الأوجه الإعرابيَّة وتفريعاتها.

إذن، فالجملة "يُخْرجُهم" لا تَخْرج عن الوظائف الثلاثة التي قيّدها البيضاويّ، وكلّ من ذكرتُ تَخْريجاتِهم لم يَخْرجوا على ما قَرَّرَه، إلاّ ما كان من أبي البقاء العكبري قبله؛ إذْ استثنى أنْ تكون الجملة استئنافيّة، ومن محمود صافي والدكتور أحمد الخراط من المُحْدَثين، إذْ وَجَّه الأول منهما الجملة على الحاليَّة، واختار الثاني أن تكون خبريّة!!

ولم أرَ في تَخْريجات المُعربين ما يُبيّن العلَّة التي من أجلها خرجت الجملة: خبريَّة، أو حاليَّة، أو استئنافيّة، سوى ما علّل به أبو حيّان –ومَنْ نَقَلَ عنه– كَوْنَ الجملة استئنافيّة –وهو الراجح عنده من بينها–، قال: "والأحسنُ في (يُخْرجُهم)...، ألاّ يكون له موضع من الإعراب، لأنَّه خرج مَخْرج التفسير للولاية، وكأنَّه من حيث

(١) "إعراب القرآن وبيانه" (١: ٣٨٨، ٣٨٩).
(٢) "الجامع لإعراب جمل القرآن"، ٨٥.
(٣) "الجدول في إعراب القرآن" (٣: ٢٩).
(٤) "المُجْتبى من مشكل إعراب القرآن"، ٩٤.

إنَّ الله وليُّ المؤمنينَ، بيَّنَ وَجْهَ الولايةِ والنَّصر والتأييد، بأنَّها إخراجُهم من الظُّلمات إلى النُّور"[١].

وعليه، فإنَّ الجملةَ حصل فيها تداخلٌ إعرابيٌّ بين ثلاثِ وظائفَ: بين كَونها خبريَّة، أو حاليَّة، أو مستأنفة. ويبدو من قراءة النّصوص السَّابقة أنَّ ثَمَّة وجهًا آخرَ تخرج إليه الجملة، وهو كَوْنها مُفسِّرة لمفهوم الولاية في قوله (وَليَ)، فيكون جُمْلةُ ما خرجتْ إليه جملةُ (يُخْرجُهم) أربعَ وظائفَ نحويَّة، وإنَّ ما ذهب إليه البيضاويّ من كَوْن الجملةِ استئنافًا مُبيِّنًا أو مُقرِّرًا للولاية، إنَّما يَخْرج -في ظنِّي- إلى معنى الاستئناف البيانيّ لا النَّحوي[٢]؛ فالاستئناف النَّحويّ ما كان مُنْقطعًا عمَّا قبله، والجملة (يُخْرجُهم) متَّصلة بما قبلها. والبيانيُّ هو الذي يَخُصُّه البيانيّون بما كان جوابًا لسؤالٍ مقدَّر، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[٣]، أي: فماذا قال لهم؟ قال: سلامٌ قومٌ مُنْكَرون.

ومنه قولُ الشَّاعر: (الكامل)

زَعَمَ العواذلُ أنَّني في غَمْرةٍ صَدَقوا، ولكنْ غَمْرتي لا تَنْجلي

أي: أَصَدَقوا أم كَذَبوا؟ والبيانُ في الآية يتّضح من سؤالٍ مقدَّر، أي: كيف يَتولّاهم؟ فالجواب: يُخْرجُهم من الظُّلمات إلى النّور.

وقد يَخْرج الاستئناف في الآيةِ إلى معنى التَّفسير، وهو المعنيُّ في قول أبي حيَّان السّالف ومن نقل عنه: "والأحسنُ في (يُخْرجُهم)...، ألاّ يكون له موضع من

---

(١) "البحر المحيط" (٢: ٢٩٤).

(٢) انظر الفرق بينهما: "مغني اللبيب" لابن هشام (٥: ٤٠-٤١).

(٣) سورة الذَّاريات: ٢٤، ٢٥.

الإعراب، لأنَّه خرج مَخْرج التفسير للولاية" من غير حرف تفسير، وإنْ شئتَ قدَّرتَه، فيكون التقدير: اللهُ وَليُّ الذينَ آمَنُوا، أي: يُخْرجُهم من الظُّلماتِ إلى النُّور، والتَّفسيرُ من غيرِ تقديرٍ في هذا الموضع أجودُ، وإلاّ فما الفرق بين أنْ تكون تفسيريّةً بحرفٍ مقدَّر، أو مُسْتأنفةً استئنافًا بيانيًّا جوابًا عن سؤال مقدَّر؟!

وأمّا كونُ الجملة حاليَّة، فإمّا أنْ تكون من الفاعلِ الضَّميرِ المُستكنِّ في (وَليّ)، وإمّا من المفعول المضاف إليه (الذين)، وإمَّا من الفاعل والمفعول معًا، وذلك ما كشف عنه السّيوطيّ وجَلّاه وهو يوجّه "الحاليَّة" في جملة "يُخْرجُهم". وإذا وقعت الجملةُ حاليَّة من (الذين)، فعلى شرط مجيء الحال من المضاف إليه[1]، وهو في ثلاثِ صورٍ أشار إليها ابن مالك في "الألفيَّة" بقوله:

ولا تُجِزْ حالاً من المُضافِ لَهْ ... إلاَّ إذا اقتضى المُضافُ عَمَلَهْ

أو كانَ جُزْءَ ما لَهُ أُضيفَا ... أو مثلَ جُزْئِه؛ فَلا تَحيفَا

فالصّورة الأولى وهي كَوْنُ المُضاف ممّا يَصحُّ عملُه في الحال ممّا تضمّن معنى الفعل، كاسم الفاعل والمصدر وغيرهما، ومثاله مجيء الحال –أي: يُخْرجُهم– من الموصول في الآية موضع الشاهد، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[2].

وأمَّا كونُ الجملةِ وقعت خبرًا ثانيًا للفظ الجلالة (اللهُ)، فهو من باب تعدّد الخبر والمبتدأ واحد؛ والقاعدةُ في التعدّد أنَّ الخبر المفرد مقدَّمٌ على الخبر الجملة.

ويمكن أنْ يكون هذا الوجهُ مُفرَّعًا عن الجملة التفسيريَّة على مذهب أبي علي الشَّلَوْبين (ت ٦٤٥هـ)، إذْ يرى أنَّ الجملةَ التَّفسيريَّة يكون لها مَحَلٌّ من

(١) انظر: "ارتشاف الضَّرب" لأبي حيان (٣: ١٨٥٠)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٤: ٢٣).
(٢) سورة البقرة: ٢٥٧.

الإعراب بحسب ما تفسّره[١]؛ فإنْ كان ما تفسّره له محلٌّ من الإعراب، كان لها محلٌّ، وإلاّ فلا، قال السّيوطي: "وهذا الذي قاله الشَّلَوْبين هو المُختار عندي"[٢]، ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾[٣]، فجملةُ: "لهم مغفرة" في محلِّ نصب، لأنّه تفسير للموعود به المحذوف. ومثلها جملة "خلقناه" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[٤]، فهي في محلّ رفع، لأنّها تفسير لعامل "كلَّ شيءٍ" المحذوف، لأنّه خبرٌ لـ (إنَّ). وهذا الرأيُ اختاره الدكتور فاضل السّامرائي، قال: "وهذا الذي يَقْوى في ظنِّي"[٥]، وتأسيسًا على ذلك، فإنّ لِلْجُملة (يُخْرجُهم) محلًّا من الإعراب، ومَحَلُّها خَبَرٌ ثانٍ لـ (وَليّ).

وهنا تبرز مسألةٌ تُفْضي إلى أنَّ التداخلَ الإعرابيَّ بين الجمل التي لها محلٌّ وتلك التي لا محلَّ لها في مباحث المفسّرين، يختلف عنه في مباحث النحويين؛ ذلك أنَّ الجملة الواحدة -كجملة (يُخْرجُهم)- التي تحتملُ غير وجهٍ في التركيب، سواء أكانَ له محلٌّ أم لا محلَّ له، تُؤَوّل عند النحويين على الوجه الذي يُوافقُ صِناعتَهم بصرف النَّظر عن دور المعنى في توجيه هذا الوجه أو ذاك، وإلاَّ كيف نفسر هذه الجملة على المعيار الذي وَضَعوه في جَعْلِ الجُملة لها محلٌّ مرّة ولا محلَّ لها أخرى؟، وهو معيار التأويل بمفرد أَوْلا؛ فهنا جملةٌ تحتمل وجهين لا محلَّ لهما من الإعراب هما الاستئنافيَّة أو التَّفسيريّة، وتحتمل وجهين آخرين لهما محلٌّ من

---

(١) انظر مذهبه: "مغني اللبيب" (٥: ١٢٣).

(٢) "هَمْع الهوامع" للسيوطي (٤: ٥٦). ط مكرم

(٣) سورة المائدة: ٩.

(٤) سورة القمر: ٤٩.

(٥) "الجملة العربيَّ تأليفها وأقسامها"، ١٩٢.

الإعراب هما الخبريّة أو الحاليَّة؛ فهل هذا المعيار قَيْدٌ لا ينفكُّ منه الدّارسون؟ وهل الكثرة الكاثرة من الجمل في القرآن الكريم التي تتداخل فيها الوظائف النحويَّة تبقى في إطار هذا القيد؟!

وللتدليل على ذلك أسوق بعض الأمثلة على هذا التداخل بين الجمل، من ذلك جملةُ (خَلَقَه) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾[١]التي تحتملُ الحاليَّة والتفسيريّة[٢]، وجملة (تَبْغونها) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾[٣]التي تحتمل الحاليَّة والاستئنافيَّة[٤]، وجملةُ (فَضَّلنا) في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[٥] التي تحتمل الخبريَّة والحاليَّة والاستئنافيَّة[٦]، وجملةُ (أَنْعَمَ) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ ﴾[٧] التي تحتمل الصفة والحاليَّة والاعتراضيَّة[٨]، وجملةُ (تُعلِّمونَهنَّ) في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[٩] التي تحتملُ الحاليَّة والاستئنافيَّة والاعتراضيَّة[١٠]، وجملةُ (تَبْتغي) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ

(١) سورة آل عمران: ٥٩.
(٢) انظر: "الجامع لإعراب جمل القرآن" لأيمن الشّوا، ١٠٦.
(٣) سورة آل عمران: ٩٩.
(٤) انظر: السابق، ١١١.
(٥) سورة البقرة: ٢٥٣.
(٦) انظر: السابق، ٨٤.
(٧) سورة المائدة: ٢٣.
(٨) انظر: السابق، ١٥٩.
(٩) سورة المائدة: ٤.
(١٠) انظر: السابق، ١٥٥.

أَزْوَٰجِكَ ﴾[١] التي تحتمل الحاليَّة والاستئنافيَّة والتفسيريَّة[٢]، وجملة (بَعْضُكم من بعض) في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾[٣]التي تحتمل الصّفة والحاليَّة والاستئنافيَّة والاعتراضيَّة[٤]، وجملة (تأمرون) في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[٥] التي تحتمل الصّفة والخبريَّة والحاليَّة والاستئنافيَّة[٦]، وجملة (تُلْقون) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾[٧]التي تحتملُ الصّفة والحاليَّة والاستئنافيَّة والتفسيريَّة[٨].

وهذا –كما يُلحظُ– من التَّداخُل بين جملٍ تحتمل الوجهين: أنْ يكونَ لها محلٌّ من الإعراب من جانب، ولا محلَّ لها من جانب آخر. وأمَّا التداخل بين الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب فكثير، وليس فيه مشكلةٌ في مباحث النَّحويين، لأنَّ القيدَ الذي وَضعوه من التأويل بمفرد يتحقّق.

ويبدو لي أنَّ هذا الموضوع بحاجةٍ إلى مزيدِ درسٍ، وإضاءاتٍ تكشفُ عن المعاني التي يمكن أنْ تتحقَّق إذا ما تَحَلَّلنا من قيود النَّحويين، الذين تقوم أبحاثهم على تأويل كلّ ما يخالفُ قواعدهم.

---

(١) سورة التحريم: ١.

(٢) انظر: السابق، ٤٨٨.

(٣) سورة آل عمران: ١٩٥.

(٤) انظر: السابق، ١٢٩.

(٥) سورة آل عمران: ١١٠.

(٦) انظر: السابق، ١١٣.

(٧) سورة الممتحنة: ١.

(٨) انظر: السابق، ٤٧٦.

القِسْمُ الثَّاني: النَّصُّ المُحَقَّق

اعتمدت في تَحْقيق هذه الرّسالة على نسخة مخطوطة -من مجموعٍ للإمام السيوطيّ- حصلتُ عليها من موقع مَخْطوطات مكتبة الأزهر- تَحْمل الرّقم (٣١٢٢٢٥)، وتشتمل على عَشْر وَرَقات، كلُّ وَرَقة في صفحتين، عدَّةُ أسطرِ كُلِّ صَفْحة ثلاثةٌ وعشرون سطرًا، في كلِّ سطرٍ إحدى عَشْرة كلمةً تقريبًا، تبدأ فيه الرِّسالة من نهاية الورقة (٢٢أ)، وتنتهي قبل نهاية الورقة (٣١أ).

ويبدو أنَّ الرّسالة جاءت بين رسالة الإمام السُّيوطي "تَشْييد الأركانِ في لَيْسَ في الإمْكان أَبْدَعُ مِمَّا كَان" في الردّ على معترضي الإمام الغزَّالي في رسالته " لَيْسَ في الإمْكان أَبْدَعُ مِمَّا كَان "- وبين رسالته الموسومة بـ "الحَبْلُ الوَثيقُ في نُصْرَة الصَّديق". والنُّسخة كُتبتْ بخطٍّ واضح لا لَبْسَ فيه ولا التواء، مع ما يُصاحبُ الاعتمادَ على نسخةٍ واحدةٍ من مزالقَ وهَنَّات.

والإجابةُ الموجزة عن السؤال التي تبدأ من أوَّل الفقرة الخامسة، من قوله: "مِن القواعد المُقَرَّرة في العَرَبيَّة أَنَّ صاحب الحال والحال يُشْبهان المبتدأ والخبر"- وتنتهي في آخر الفقرة العاشرة، أي إلى قوله: "وفي ذلك مُلاحظةٌ أُخْرى لقاعدة أُصوليّة وهي: استعمال المشترك في معنييه"، أدرجها الإمام السّيوطيّ في "الفتاوى القرآنية" في كتابه "الحاوي للفتاوي"[(١)].

وقد حَرَصتُ على إخراج النّص بصورةٍ حَسَنةٍ؛ فقمتُ بتصويبِ الأخطاء مبيّنًا وَجْه الصّواب فيها، وضبطِ النّصّ، وتفقيره إلى (٩٨) ثمانٍ وتسعين فقرةً، بحسب مقتضيات المعنى والسّياق، ووثَّقت الآيات القرآنيّة، وخَرَّجت الآراء النحويّة في مظانّها من كتب النّحويين، وتَرْجَمت للأعلام، وشَرَحتُ بعض المصطلحات التي

(١) انظر: "الحاوي للفتاوي" (١: ٢٩٩ - ٣٠٠).

استخدمها السّيوطي في الرّسالة، وعلَّقت على بعض المواطن التي مسّت الحاجةُ إلى التّعليق عليها، وتوضيحِ ما كان مبهمًا من خلال رَبْطِ أجزاء النّص وعناصره ببعض.

نَمَاذجُ مِنَ المَخْطوط

الصَّفْحةُ الأُولى

الصفحة الأخيرة

الصَّفْحة الأخيرة

النَّصُّ المُحَقَّق

الكَرُّ على عَبْدِ البَرِّ

للعَلاّمَةِ الحافِظِ الجَلالِ السُّيوطِيّ

رَحِمَهُ اللهُ تَعالى وَرَحِمَنا بِهِ آمين

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ

وَبِهِ ثِقَتي وَرَجائِي

[السُّؤال]

رُفِعَ إليَّ سؤالٌ صورتُه: ما جَوابُكُم عَنْ قَوْلِ الإمام البيضاويّ[١] في إعراب قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[٢]: يَصحُّ أَنْ تكونَ هذه الجُمْلةُ مُسْتأنفةً، ويَصِحُّ أَنْ تكونَ حالاً من المُسْتكِنِّ في "وَلِيّ"، أو من الموصول، أو منهما[٣]؟ بَيِّنوا لَنا كيف صيغةُ الحالِ عَلى كُلٍّ أَثابَكُمُ الله؛ [٢٢ب] فَكَتَبْتُ عليه ما نَصُّه:

---

(١) الإمام، الفقيه، المفسِّر، الشّيخ أبو الخير، ناصر الدّين، عبدالله بن عمر البيضاوي، له المنهاج في الأصول، وتفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وغيرها كثير، توفي سنة ٦٩١هـ. انظر: "طبقات المفسرين للداوودي" (١٧٣: ١٧٤).

(٢) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي (١: ١٥٥). والآية تامّة: "اللهُ وَلِيُّ الذين آمَنوا يُخْرِجُهم مِن الظُّلُماتِ إِلى النُّور، والذينَ كَفَروا أَوْلياؤُهُمُ الطّاغوتُ يُخْرِجونَهُم مِن النّورِ إلى الظُّلمات، أُولئِك أَصْحابُ النّارِ هُمْ فيها خالِدون".

[جواب السّيوطي]

١- الحمدُ للهِ وَسَلامٌ عَلى عبادِهِ الذينَ اصْطَفى. السَّببُ في إِشْكال هذا وأَمْثالِه مِن هذا الكتابِ[١] وغَيْرِه على الناس، أنَّ الهِمَم قَصرت عن التوسُّع في العلوم والتَّبحُّر فيها، فاقتصروا على مُخْتصرات عَكَفوا عليها، ولَمْ يَتَطَلَّعوا إلى سائر كُتُب ذلك الفنّ؛ فَتَرى النَّاظرَ في العَرَبيَّة -مثلاً- إذا قَرَأَ ابنَ المُصَنِّف[٢]، أو "التَّوْضيح"[٣]، ظنَّ أنَّه صار نَحْويًّا عالِمًا بالنّحو، فإنْ قَرَأَ الرضيَّ[٤] ونَحْوَه، اعتقد في نفسه أنه صار سيبوَيْهِ[٥]، وهو بَعْدُ لَمْ يَتَرَقَّ إلى دَرَجةِ أَنْ يُسَمّى "مشاركًا" فَضْلاً عَمّا سوى ذلك.

٢- وَلِلنُّحاةِ كُتُبٌ جَمّةٌ مُشْتملةٌ عَلى قَواعِدَ، لا يُحيط بِها إلاَّ مَن نَصَّبَ نَفْسَه للعلم وأَفْنَى عُمُرَهُ فيه، ثُمَّ وراء ذلك أَمْرٌ آخَرُ، وهو أنَّ العارفَ منهم يَعْرِفُ مسائلَ في العَرَبيَّة ولا يَعْرِفُ القواعدَ التي هي مَبْنِيَّةٌ عليها، ولَسْتُ أَعْنِي بالقَواعِدِ الضَّوابِطَ التي تُذْكَرُ مثل: حَقُّ المُبْتدأ التَّقْديم، وحَقُّ الخَبَرِ التَّأْخير، ونَحْو ذلك- بل القواعدَ التي هي أُصولٌ لِهذه التي نِسْبَتُها إلى النَّحو كَنِسْبة القواعدِ المذكورةِ في كتابِ "الأَشْباه والنَّظائر" الفِقْهِيّةِ إلى الفِقْه، وهذا النَّوعُ لم يُؤَلِّفْ فيه بالنّسبة إلى العَرَبيَّةِ أَحَد، وقد أَلَّفتُ فيه مُؤَلَّفًا[٦] اسْتَنْبَطْتُه مِن كُتُبٍ شَتَّى، وتَعِبْتُ فيه كُلَّ التَّعَب.

---

(١) يقصد تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل".

(٢) أيْ كتابه، وهو شرح بدر الدين محمّد ابن الإمام ابن مالك على ألفيّته الشّهيرة في النحو والصّرف، وبدر الدين إمام في علوم العربيّة، أخذ عن والده، وله تصانيف نافعة. توفي سنة ٦٨٦هـ. انظر: "بغية الوعاة" للسيوطي (١: ٢٢٥).

(٣) هو كتاب "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"، للإمام النّحوي ابن هشام الأنصاري.

(٤) أي شَرْحَه الشّهير على كافية ابن الحاجب، والرّضي هو محمّد بن الحسن الاستراباذي نَجْم الأئمّة، توفي سنة ٦٨٦هـ. انظر: "بغية الوعاة" للسيوطي (١: ٥٦٧- ٥٦٨).

(٥) أي إمامًا كبيرًا في النحو كـ "سيبويه"؛ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، صاحب "الكتاب". انظر ترجمته: "بغية الوعاة" للسيوطي (٢: ٢٢٩- ٢٣٠).

(٦) هو كتابه "الأشباه والنظائر في النحو"، وهو "ثَمَرة من ثَمَرات التفاعل الحاصل بين العلوم الدينيّة =

٣- والمقصودُ الآنَ بيانُ تَوْجيهِ هذا الإعْراب، وهو في[١] غايةِ الوضوح لا إشْكال فيه وإنْ كانَ جَماعةٌ اسْتَشْكَلوه، وَلَهُم عِدَّةُ أَشهرٍ يَسْألون عنه، فَأَقول:

٤- مِن القواعد المُقَرَّرة في العَرَبيَّة أَنَّ صاحب الحال والحال يُشْبهان المبتدأ والخبر[٢]؛ فلذلك الشَّبه يَجوز أَن يكون صاحبُ الحال واحداً وتتعدَّد حالُه، كما يكون المبتدأ واحداً والخبرُ متعدِّدٌ، ويَجوز أَن يكون صاحبُ الحال متعدِّداً والحالُ مُتَعدّدًا ومُتَّحِدًا، ويُشترط وجود الرَّابط لكلٍّ من الصاحبَيْنِ، كما [٢٣أ] يُشْترط وجود الرَّابط لكلٍّ من المبتدأَيْنِ[٣].

٥- ومن القواعد المشهورة حَتَّى في "الأَلفيّة"[٤]، أَنَّ الحالَ يأتي من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملاً [فيه][٥] كما قال:

ولا تُجِزْ حالاً مِن الْمُضافِ لَهْ إلاَّ إذا اقْتَضى الْمُضافُ عَمَلَهْ

٦- إذا تقرَّر ذلك؛ **فَالوَجْهُ الأَوَّلُ** -وهو أَنَّها[٦] حالٌ من الضمير المُسْتكِنّ في "وليّ"- هو الأَوْضَح، وهو الذي رَجَّحَه أبو حيان في "البحر"[٧]؛ فإنَّ صيغة

=

والعلوم العربيّة".

(١) في الأصل: مِن، وصوابُه ما أثبتناه كما في اعتراض عبد البرّ.

(٢) انظر: "شرح التسهيل" لابن مالك (٢: ٣٢٨).

(٣) الإجابة الموجزة عن السؤال من بداية الفقرة الخامسة إلى نهاية الفقرة العاشرة، مُدْرجة في "الحاوي للفتاوي" للإمام السُّيوطي (١: ٢٩٩- ٣٠٠).

(٤) ألفيّة ابن مالك في النّحو والصَّرْف.

(٥) زيادة يقتضيها السّياق كما في اعتراض عبد البر، أي إذا كان المضافُ عاملاً في المضاف إليه.

(٦) أي جُمْلة (يُخْرِجُهُم).

(٧) لم يرجّح هذا أبو حيّان، إنّما رَجَّحَ الاستئناف على الحاليّة الذي يُفهم من قوله: "فالأحسن في (يُخرِجُهم)... أنْ لا يكون له مَوْضعٌ من الإعراب"، ثمّ رَجّحَ في الحاليّة كما أشار السّيوطي في ردّه على الاعتراض الأوّل الآتي، أنْ يكون (يُخرِجُهم) حالاً، والعامل فيه (وليّ)، فيكون صاحب الحال الضّمير =

"وَلِيّ" صفةٌ مشبَّهةٌ ومنه ضمير الفاعل، والحالُ يأتي من الفاعل كثيراً، وتقديرُ الكلام: اللهُ وَلِيُّ المؤمنين حالَ إخراجِه إيَّاهم من الظلمات، أَوْ حالَ كَوْنِه مُخْرِجًا لهم، أَي تَوَلاَّهم حيث أَخْرَجَهم، والحالُ قيدٌ في العامل؛ فجملةُ الإخراج حالٌ مُبَيِّنة لِهَيئة المتولّي، وضمير "يُخْرِج" المستتر فيه هو الرابط لجملة الحال بصاحبها.

٧- وإنَّما جُعِلَ مِن ضمير " وَلِيّ" لا مِن نفس " وَلِيّ" لأَنَّه واقعٌ خبراً عن المبتدأ، والقاعدةُ: أَنَّ الحال لا يأتي من الخبر، بل من الفاعل أو المفعول وما كان في معناهما، وهو المضاف إليه بشرطه(١)، أَو المبتدأ على رأيٍ(٢)، وأَمّا الخبرُ فلا يأتي منه الحال؛ فلذلك عَدَلَ إلى الضمير الذي هو فاعِلُه(٣).

٨- **والوجهُ الثاني** -وهو أَنَّها حالٌ من الموصول- واضحٌ أيضًا، لأَنه مَجْرورٌ بإضافة الصّفة المشبَّهة إليه، فهو من قاعدة ما كان المضاف عاملاً فيه وهو في

=

المستكنّ فيه. انظر: "البحر المحيط" (٢: ٢٩٤).

(١) وشرطه عند ابن مالك أنْ يكون المضاف مِمّا يصحّ عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونَحْوهما مِمّا تضمّن معنى الفعل، فتقول: هذا ضاربُ هندٍ مجرّدةً، وأعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]؛ فالأحوال (مجرّدةً، ومسرعًا، وجميعًا) جاءت من المضاف إليه (هند، وزيد، وضمير الجمع) على الترتيب. وثَمّة شرطان آخران (انظر: "شرح التسهيل" (٢: ٣٤٢). وجوّز بعض النحويين أنْ تأتي الحال من المضاف إليه مطلقًا، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]. انظر: "همع الهوامع" (٤: ٢٣)، و"الأمالي" لابن الشجري (٣: ٩٦، ٩٧).

(٢) جاء في حاشية الصبّان: تقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر، وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه، ولا تأتي من المضاف إليه إلاّ في مسائل عند المصنّف" (أي ابن مالك). انظر: "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (٢: ١٧٨)، و"الكتاب" (٢: ٥٢). وذلك مخالفٌ لما قرّره السيوطي. وانظر: "همع الهوامع" للسيوطي (٤: ٢٣).

(٣) قد يأتي الحال من الخبر كما جاء في الحاشية السابقة، ولكنّه في هذه الآية تَرَجَّح أن يأتي من الضّمير المستكنّ في الخبر (وَلِيّ).

معنى المفعول. ولِهذا، لو جئتَ بَدَلَ الصِّفة المشبَّهة بالفعل ظَهَرَت المفعوليَّة، فيقال: اللهُ تَوَلَّى الذين آمنوا، فيكون "الذين" مفعولاً، والحالُ تأتي من المفعول، وتقديرُ الكلام: الله وَلِيُّ المؤمنين حالَ كونِهم مُخْرَجين بِهدايته من الظلمات؛ فإذا قَدَّرتَ الحال من ضمير "وليّ" كانت في تقدير " مُخْرِجًا" بالكسر اسمَ فاعلٍ، وإذا قَدَّرتَها من "الذين" الذي هو في مَعْنَى المفعول، كانت في تَقْديرِ "مُخْرَجين" بالفتح اسم [٢٣ب] مفعول.

٩- **والوجهُ الثالث** واضحٌ أيضًا، وهو أَنَّها حالٌ منهما معًا؛ فإنَّ فيهما رابطين: رابطٌ بالأوّل، وهو ضمير "يُخْرِج" المستتر الذي هو فاعل، ورابطٌ بالثاني، وهو ضمير "الذين آمنوا" الذي هو مفعول "يُخرِج" وهو "هُمْ"، وتقديرُ الكلام على هذا: اللهُ وليُّ المؤمنين حالَ كَوْنِه مُخْرِجًا لهم بالهداية، وحالَ كَوْنِهم مُخْرَجين بالاهتداء، وفي ذلك مُلاحظةٌ أُخْرى لقاعدة أُصوليّة وهي: استعمال المشترك في معنييه[(١)].

١٠- وقد كُنْتُ سُئِلْتُ عن هذا السؤال مِن مُدَّةِ أَشْهرٍ وَتَرَكْتُ الكتابة عليه، ولكنّي كتبتُ عليه الآن بِحَسَب ما اقتضته الحكمة الرَّبانيَّة. هذا آخرُ ما كَتَبْتُه.

[اعتراض]

١١- ثُمّ إنّ واقفًا وَقَفَ على هذا الجواب، فَوَجَدَ فيه قولي: إنَّ أَبا حيَّان رَجَّحَ في "البَحْر" كَوْنَ الحال من ضمير "وَلِيّ"، فَاسْتَشْكَلَ ذلك لِكَوْنِه راجَعَ عِبارةَ "البَحْر" فلم يَجِدها تعطي ذلك؛ فإنَّ عبارته: والأَحسن في "يُخْرِجُهم"

(١) كالقُرْء للطّهر والحيض، أو حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر، كالنّكاح الذي يُطلق على العَقْد والنّكاح...، هل يجوز أنْ يُراد به كلا المعنيَيْنِ أو لا؟ مسألة اختلف فيها العلماء... انظر: "الإحكام في أصول الأحكام" للآمدي (٢: ٢٩٧)، و"رَفْع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" للتاج السّبكي (٣: ١٣٥).

و "يُخْرِجونَهم" الاستئناف، وجوَّزوا أَنْ يكون حالاً من "وليّ"؛ فهذه العبارة[١] تُعْطي أَنَّه رَجَّحَ الاستئنافَ لا الحاليَّة، فَكَتَبْتُ إليه في الجواب:

[الجواب عنه]

١٢- إنَّ هذا ليس هو المراد؛ فإنَّ المقامَ مَقامانِ: مقامُ هل الأَرجحُ في الجملةِ الاستئنافُ أَو الحاليَّةُ؟ ولا شك أَنَّ الاستئنافَ هو الرَّاجحُ عندنا وعند أبي حيَّان وعند كلّ أَحَد. والمقام الثاني: إذا جَوَّزنا إعرابه حالاً، ففي صاحب الحال ثلاثةُ احتمالات: أَحَدُها ضمير "وليّ"، والثاني الموصول، والثالث هُما معًا.

١٣- والاحتمالُ الأَوَّلُ أَرْجَحُ على هذا القَوْل؛ فليس المراد أَنَّ أَبا حيَّان رَجَّحَ في الجملة أَنَّها حال، وإنَّما المراد أَنَّه رَجَّحَ على قَوْل الحاليَّة أَنَّ صاحبها ضمير "وَلِيّ"، فهذا من باب التَّرجيح لأَحَدِ الأَقْوال المُفَرَّعةِ على القَوْلِ الضَّعيف، وفي الفِقْهِ مِن ذلك شَيءٌ كثير مَعْروفٌ في "الرَّوْضةِ"[٢] والشَّرْحِ[٣] وغيرِهما.

١٤- وأُخِذَ [٢٤أ] كَوْنُ أَبي حيّان رَجَّحَ هذا على قَوْل الموصول مِن ابتدائه به، وكذا فَعَل الصّفاقسيّ في إِعْرابه[٤]، بَدَأَ به ثُمّ قال: ويَجوز أَن يكون حالاً من

---

(١) سبق ذكرها في هامش سابق، وليس فيها كلمة (الاستئناف)؛ إنّما يفهم أنّه رجح الاستئناف من سياق الكلام، فقد يكون قَصَدَ بقوله: (أنْ لا يكون له موضع من الإعراب) الاستئناف، أو أن تكون نسختا المعترض والسيوطي فيهما كلمة (الاستئناف).

(٢) "روضة الطالبين" للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) من الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي، اختصرها من "الشرح الكبير" للإمام الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، الذي شرح به كتاب "الوجيز" للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ).

(٣) هو كتاب النووي "المجموع"، شَرَح به "المهذّب" لأبي إسحاق الشّيرازي (ت ٤٧٦هـ).

(٤) "المُجيد في إِعْراب القرآن المَجيد"، ولم يتيسّر لي الاطلاع على الجزء الخاص بهذه الآية. والصّفاقسي، هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، أخذ عن أبي حيان، وسمع من المِزّي، توفي سنة ٧٤٢هـ. انظر: "بغية الوعاة" للسيوطي (١: ٤٢٥).

الموصول. هذا آخر الجواب عن هذا الإشكال.

[اِعْتِراضُ عَبْدِ البَرّ]

١٥- ثُمَّ بلغني بعد ذلك أَنّه أُشيع في البلد كتابةُ اعتراضٍ على ما أَجَبْتُ به، وأَنّه أُحْضِر إلى المؤرخ شَمْسِ الدِّينِ السَّخاويّ(١)، فَفَرِح به وكَتَبَه في تاريخه(٢)، وصار يَعْرِضُه على كلِّ مَنْ دَخَل إليه، وذلك الظنُّ به؛ فإنَّه بِمَعزِلٍ عن هذا الأَمر خصوصـًا وعن سائر العلوم عمومًا، وغايةُ عِلْمِه مَعْرفةُ الأشعارِ والوقائِعِ التِي يُدوّنُها في تاريخه صباحًا ومساءً، حَقًّا كانت أو باطلاً، وأَمّا العلم، فإنَّه لا يُمَيّز فيه بين الصَّواب والخطأ، ولا بين الحقّ والباطل(٣).

١٦- ثُمَّ بعد أيَّامٍ أُحْضِرَتْ إليَّ ورقةُ الاعتراض، وأَخبرني اثنان أَنّها نُقِلت مِن خطّ المُعْترِض بذلك، وهو أَخونا الشَّيخ سَرِيُّ الدِّين عبدُ البَرّ(٤) ابنُ قاضي القضاة مُحِبِّ الدِّين أَبي الفضل(٥)، ابن العلاَّمة مُحِبِّ الدِّين أَبي الوليد بن الشّحنة الحنفي(٦) وفَّقه الله تعالى، وحَفِظَه وحَفِظَ والدَه ورَضِيَ عن جَدِّه، فإذا فيها ما نصُّه:

---

(١) صاحب التاريخ "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، كانت بينه وبينه مشاحنات وإحن، توفّي سنة (٩٠٢هـ). انظر: "الضوء اللامع" (٤: ٦٥-٧٠)، و"نظم العقيان في أعيان الأعيان" للسيوطي، ص١٥٢-١٥٣.

(٢) انظر: "الضوء اللامع" (٤: ٦٧).

(٣) انظر ترجمة السخاوي في كتاب السيوطي "نظم العقيان في أعيان الأعيان"، ص١٥٢-١٥٣.

(٤) أبو البركات محمد بن محمد الذي يعرف بابن الشَّحْنة، توفّي سنة ٩٢١هـ. انظر: "الضوء اللامع" (٤: ٣٣-٣٥)، و"الطبقات السّنيّة في تراجم الحنفيّة" للغزّي (٤: ٢٥٩-٢٦٠).

(٥) والد عبد البر، ***محب الدين أ***بي الفضل محمد بن الشحنة الحلبي الحنفي، صاحب كتاب "الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب"، توفي سنة ٨٩٠هـ. انظر: "الضوء اللامع" (٩: ٢٩٥-٣٠٥).

(٦) جدّ عبد البرّ، من أشهر علماء عصره، تولى منصب قاضي الحنفيّة في حلب، توفّي سنة (٨١٥هـ). انظر: "الضوء اللامع" (١٠: ٣-٦)، و"الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة"، ص٥٣١.

١٧- **قَوْلُه**[١]: "إنَّ مَن قَرَأَ الرَّضيَّ لم يَتَرَقَّ إلى درجة أَنْ يُسَمّى مُشاركـًا"، مَمْنوعٌ لا بُدَّ له مِنْ دليل، بل الصَّوابُ أَنَّ مَنْ قَرَأ الآجرّوميّة[٢] وفَهِمَها سُمِّي مشاركـًا؛ إذْ لا نَعْني بالمُشارك في الفنْ، إلاَّ مَنْ أَدْرَكَ مُصْطلحَه بِحيثُ يَفْهمُ ما يُذكَر فيه، ولكن تَخْتلف شَرِكةُ المُشارك بِحَسَب ما أَدرك من المصطلح.

١٨- **قَوْلُه**: "وللنّحاة الخ"، تَحْصيلُ الحاصل؛ فلا فائدة في ذكره.

١٩- **قَوْلُه**: "في غاية الوضوح" مَمْنوعٌ، وسَنَدُ المَنْع أَنَّه ليس مُدْرَكًا بالبديهة، بل بالنَّظَر؛ ولا يُقال فيما لا يُدْرَكُ إلاَّ بالنَّظَر: إنَّه في غاية الوضوح.

٢٠- **قَوْلُه**: "فلذلك الشَّبَه إلى آخره"، يَقْتضي أَنَّ المبتدأ يَجوز تَعَدّدُه مع اتّحاد خَبَرِه، كما أَنَّ صاحِبَ الحال يكون متعدِّدًا [٢٤ب] والحالُ مُتّحِدة، ولا أَظنّ شيئـًا من الأَمرين صحيحـًا؛ لا يُقال: قولُ النّحاة: يَجوز أَنْ يكون الحال من الفاعل والمفعول معًا -يُؤْخَذُ مِنْه اتِّحادُ الحال مَعَ تَعَدُّدِ صاحِبِها؛ لأنّا نَقول: هو إنّما جَعَلَ الاتّحادَ مُقابِل التعدّد، فيكون مُرادُه بالاتّحاد الإفرادَ لا الاتّحادَ من جهة اللفظ والمعنى، [ولا كذلك قَوْلُ النّحاة؛ فإنّ مُرادَهم بالاتّحاد الاتّحادُ من جهة اللفظ والمعنى][٣] لا الإفرادُ، أَلا تَرَى إلى تَمْثيلهم لذلك بقولهم: لقيتُ زيدًا راكبين، فإنَّه متعدّد من جهة أَنَّ صاحب الحال متعدّد وإنِ اتّحَدَ لَفْظُ الحالَيْنِ ومعناهما، فَلْيُتَأَمَّل!!

٢١- **قَوْلُه**: "إذا كان المضافُ عاملاً فيه"، أَعاد الضمير على المضاف إليه

---

(١) أي قول السيوطي في توجيه إعراب الآية، وستتكرر في مواضع كثيرة.

(٢) مقدّمة نثريّة في النحو، طبّقت شهرتها الآفاق، وتناولها العلماء بالشّرح والتعليق، وضعها أبو عبدالله محمد الصّنهاجي المشهور بابن آجرّوم ومعناه بلغة البربر (الفقير الصوفي)، توفي في فاس ببلاد المغرب سنة ٧٢٣هـ. انظر: "بغية الوعاة" (١: ٢٣٨-٢٣٩).

(٣) فقرة ناقصة هنا استدركتها من ردّ الإمام السّيوطي على ملحوظات عبد البر، أي أنّ السّيوطي في زَعْم عبد البرّ مخالف للنّحويين في هذه المسألة. انظر الفقرة (٥٠).

وهو وَهْمٌ؛ لأَنَّ الغرضّ أَنْ يكونَ المضافُ عاملاً في الحال كما صَرَّح به ابنُ هشام في التوضيح(١)، وإلاَّ فالمضافُ عاملٌ في المضاف إليه دائما؛ فلم يَبْقَ للتقييد فائدة. لا يقال: وهو أَيضًا إنَّما أَعاد الضميرَ على الحال، لأنّا نقول: يَرُدّ هذا قولُه فيما بَعْدُ(٢): فهو- يعني المضاف إليه- مجرورٌ بإضافة الصِّفة؛ فهو مِن قاعدة: ما كان المضاف عاملاً فيه.

٢٢- **قَوْلُه**: "والحالُ لا يأتي من الخبر"، إطلاقٌ في موضع التقييد؛ فإنَّه إذا كان الخبر في معنى المفعول جاءت الحالُ منه كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(٣)، وقال ابن هشام في "المُغْنِي" نَقْلاً عن النّحاة في قَوْلِه تَعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾(٤): إنَّ "مُصدّقًا" حالٌ مؤكِّدةٌ، لأَنَّ الحقَّ لا يكون إلاَّ مصدّقًا(٥)، وكذا أَعرب السَّمينُ(٦). وليس ههنا إلاَّ المبتدأ والخبر؛ فإنْ قال: هذا داخلٌ في قَوْلي "أَوْ ما كان في معناهما"، قلنا: فحينئذ تُدافِع كلامَك حيثُ قُلْتَ أَوّلاً: ولا يأتي الحالُ من الخبر.

٢٣- **قَوْلُه**: "فإذا قَدَّرتَ الحال من ضمير "وَلِيّ" كانت في تقدير مُخْرِجًا

---

(١) انظر: "أوضح المسالك" (٢: ٣٢٥).

(٢) انظر الوجه الثاني في توجيه السيوطي لإعراب الآية، الفقرة (٩).

(٣) سورة هود: ٧٢.

(٤) سورة فاطر: ٣١.

(٥) الظاهر أنّ ابن هشام لم يوافق النحويين فيما نقله عنهم كما يُفهم من كلام عبد البر، لأنّه قال في كلمة (الحق) بعد ذلك: "والصّواب أنْ يكون مصدّقًا ومكذّبًا"، فلم يجعل (مصدّقًا) حالاً مؤكِّدة، قال: "إذا قيل: هو الحقّ صادقًا، فهي مؤكِّدة". انظر: "المغني" (٥: ٤٢٤).

(٦) انظر: "الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون" (٩: ٢٣٢). والسمين هو أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، مقرئ، ونحويّ، وشافعي، أخذ النحو على أبي حيان، والقراءات على ابن الصائغ، وله تصانيف حسنة منها "الدرّ المصون"، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: "طبقات المفسرين"، ص٧٣.

بالكسر"، هذا يُؤْخَذُ من تَمْثيل الآجُرّوميّة للحال من الفاعل، تقول: جاء زيدٌ راكبًا، وقوله: "في تقدير مُخْرَجِينَ"- يُؤْخَذُ من تَمْثيل الآجُرّوميَّة للحال من المفعول بـ: ركبت الفرسَ مُسْرَجًا. [٢٥/ أ]

٢٤- **قوله**: "وتَقْديرُ الكلام على هذا الخ"- ليس هذا التقديرُ موافقًا لتمثيلهم الحال من الفاعل والمفعول بقولهم: لقيت زيدًا راكبين، فإنَّ تلك صيغةٌ واحدة صَحّ كَوْنُها حالاً منهما، وما ذَكَرَه هنا صفتانِ مُخْتلفتانِ[1] لفظًا ومعنىً، وهذا كلّ الإشْكال؛ فإنَّ الجملةَ مبنيّةٌ للفاعل ومضافةٌ إلى المفعول، فكيف يأتي بصيغةٍ واحدةٍ لفظًا ومعنىً فتكون حالاً منهما؟ إذا عُلِمَ ذلك، ظَهَرَ أَنّ جوابَ الشّيخِ ليس فيه ما يَصْدِم هذا الإشْكالَ أَصْلاً، تَأَمَّل!!

٢٥- **قَوْلُه**: "وفي ذلك ملاحظةٌ الخ" مَمْنوعٌ؛ فإنَّ المُشْتَرَك لَفْظٌ مَوْضوعٌ لِمَعْنَيَيْنِ أَو معانٍ مختلفة، وهذه الجملة ليس فيها اشتراك إلاَّ من حيث الزَّمانَيْنِ لا من حيث المعنى.

٢٦- وإنَّما ذَكَرْتُ هذا القَدْرَ من التَّنْقيرِ مَعَ اعترافي بالعَجْزِ والتَّقْصير، لِمَا أَنَّه ينبغي على الإنسان أَنْ يَحْرِصَ على دِفْءِ اللّسانِ ومُحاسَنَةِ الإخْوان، لِيَدْخُلَ في مَعْنى قَوْلِه تَعالَى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[2].

[رَدُّ السّيوطي]

٢٧- هذا صورةُ ما وَقَفْتُ عليه مِن الاعتراضِ بِلَفْظه، وأنا أَتَكَلَّمُ عليه حَرْفًا حَرْفًا بالحَقّ لا بالتَّعَصُّب، فأَقول أولاً:

٢٨- اللهُ أَكْبَر، اللهُ أَكْبَر، اللهُ أَكْبَر، لا إِلهَ إِلاَّ الله، والله أكبر ولله الحَمْد. الحمدُ

---

(١) في الأصل: «صفتَيْنِ مختلفتَيْنِ»، وليس بصواب.

(٢) سورة الرَّحمن: ٦٠.

لله الذي صَدَّقَ مَقالَتِي التي صَدَّرتُ بِها أوّلَ الجوابِ مِن قُصور الهِمَم وعَدَمِ التوسُّع والتّبحّر في العلوم، حتّى إنَّ المُعْتَرِضَ بِسَبَبِ ذلك قالَ ما قال، وكَتَبَ ما كَتَبَ، ولو كان عنده من التّبحُّر والمعرفة ما عندنا، لاستحيا أَنْ يُنْسَب إليه مثلُ هذا المَقال.

٢٩- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: قَوْلُه: "إنَّ مَنْ قَرَأَ الرّضِيَّ لم يَتَرَقَّ إلى دَرَجة أَنْ يُسَمّى مُشاركًا" مَمْنوعٌ لا بُدّ له من دليل؛ بل الصواب: أَنّ مَنْ قَرَأَ الآجُرّوميَّة وفَهِمَها سُمّي مشاركًا.

٣٠- **أَقولُ**: الكلام على هذا الاعتراض من وَجْهَيْنِ: **الأوَّل**: أَنَّ هذه العبارة التي أَوردها وأَورَدَ عليها، ساقها من عند [٢٥ب] نفسه على أَنّها معنى عبارتي، ولفظي: فترى الناظر في العربيَّة مثلاً إذا قَرَأَ ابنَ المُصَنّف والتّوضيح، ظَنّ أَنّه صار نَحْويًّا عالِمًا بالنّحو؛ فإنْ قَرَأَ الرّضيَّ ونَحْوه اعتقد في نفسه أَنّه صار سيبويهِ، وهو بَعْدُ لم يَتَرَقَّ إلى دَرَجة أَنْ يُسمّى مشاركًا.

٣١- هذا لفظي؛ فَعَلَّقْتُ الأمرَ على قِراءَته لِما ذُكِر، ولم أَتعرّض لكونه فَهِمَه ولا أَتْقَنَه، والمعترِضُ علَّق الأمر على القراءة والفهم؛ والمرَتَّبُ على أَمرين لا يَلْزَمُ تَرْتيبُه على أَحدهما[1]، فأين النّقضُ حينئذ؟ وقد رأيتُ خَلْقًا يَقْرؤون هذه الكُتُبَ وأَكْثرَ منها وأَجَلَّ على المشايخ، ولو سُئِلوا عن مسألةٍ في هذه الكُتُب التي قَرَؤوها خَبَطُوا فيها ولم يُتْقنوها، والمعترِضُ أَعظمُ شاهدٍ بذلك، فكيف يَستنكر ما ذَكَرْتُه؟

٣٢- ومِمّا يَدُلّ لِكَوْنِ الأَمْرِ مُرتّبًا على القراءة العارِيَة عن الإتقان، قَوْلي بعد ذلك: إنَّ العارفَ منهم يَعْرفُ مَسائلَ في العَرَبيّة ولا يَعْرفُ القواعد الخ، فهذا صريحٌ

---

(١) قاعدة أصوليّة، ومثالها حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: "قضى النبيُّ ﷺ بالشُّفْعة في كلِّ ما لم يُقْسم، فإذا وَقَعتِ الحدود، وصُرِّفَت الطُّرُق، فلا شُفْعة". انظر: "إحكام الأحكام" لابن دقيق العيد، ٥٣٤، والحديث في "صحيح البخاري" (٢٢٥٧).

في أَنَّ المُرادَ بِمَن قَرَأَ أَوْ لا: مَنْ قَرَأَ ولَمْ يَفْهَم، ومَنْ فَهِمَ بعضَ الفَهْمِ ولم يُتْقِن، وكلٌّ مِن القِسْمَيْنِ لا يُسَمّى مُشاركًا.

٣٣- **الوجه الثاني**: أَنَّ العلماءَ قسَّموا الناس إلى: مبتدئٍ ومتوسّطٍ ومُنْتَهٍ[١]؛ فالذي ذَكَرَه المُعْترِضُ في مَنْ قَرَأَ الآجرّوميّة وفَهِمَها هو حَدُّ المُبْتدئ، وأمّا المُشارَكَةُ فَحَدُّ المُتَوَسّط الذي يُشارِكُ المنتهيَ ويُجارِيه في غالبِ مَسائِلِ الفَنّ، فعُلِمَ أَنَّ ما قال المعترِضُ فيه إنَّه الصَّوابُ غَيْرُ صَوابٍ.

٣٤- ونَظيرُ عبارتِي هذه عبارةٌ وَقَعَت للشّيخ تاج الدّين السُّبكي[٢] في حَدّ "المُحَدِّث"، قالَ في كتابِه "مُعيد النِّعَم"[٣]: مِن النّاس فِرْقةٌ ادَّعَتِ الحَديث[٤]، فكان قُصارَى أَمرِها النَّظر في "مَشارِق الأَنْوار" للصاغاني[٥]، فإنْ تَرَفَّعَتْ إلى مَصابيح البَغَويّ[٦] وَظَنّتْ أَنّها بِهذا القَدْر تَصِل إلى دَرَجة المُحَدّثين- وما ذلك إلاَّ لجهلها بالحديث؛ فلو حَفِظَ مَن ذكرناه هذَيْنِ الكتابَيْنِ عن ظَهْرِ قَلْبٍ، وَضَمّ إليهما من [٢٦أ] المُتون مثلَيْهما لم يَكنْ مُحَدّثًا، ولا يَصيرُ مُحَدِّثًا حتّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياط. فَإِنْ رامَتْ بُلوغَ الغاية في الحديث -على زَعْمها- اشْتَغَلَتْ بـ "جامع

(١) في الأصل: ومنتهي.

(٢) ابن الإمام تقيّ الدين السبكيّ، وصاحب "طبقات الشافعيّة الكبرى"، توفي سنة (٧٧١هـ).

(٣) "مُعيد النِّعَم ومُبيد النّقَم"، ص٨١-٨٣.

(٤) عبارة التاج في كتابه: "ومنهم -أي العلماء- فرقةٌ ترقّت عنْ هذه الفرقة وقالت: لا بدّ من ضمّ علم الحديث إلى التفسير، فكان قصارى" الخ. ص٨١.

(٥) الحسن بن محمد، إمام في اللغة كبير، له "التكملة"، و"العباب"، و"الشوارد"، توفي سنة (٦٥٠هـ). و"مشارق الأنوار": كتاب في الحديث، جمع فيه ما صحّ في الصّحيحين من الأخبار المصطفويّة. انظر: "بغية الوعاة" (١: ٥١٩-٥٢١).

(٦) محيي السنّة الحسين بن مسعود، إمام حافظ، له "معالم التنزيل"، و"شرح السُّنّة"، وغيرهما، توفّي سنة (٥١٦هـ). وكتابه "مصابيح السنّة" جمع فيه أحاديث منتقاة من الصّحيحين والسّنن الأربعة وسنن الدّارمي. انظر: "طبقات علماء الحديث"، (٤: ٣٠-٣١)، و"طبقات المفسرين"، ص١١٣.

الأصول" لابن الأَثير[١]، فإنْ ضَمَّتْ إليه كتابَ "علوم الحديث" لابْنِ الصَّلاح[٢]، أو مُخْتَصَرَه المُسَمّى بـ "التَّقْريب والتَّيْسير" للنّووي[٣] ونَحْو ذلك، وحينئذ يُنادَى مَن انتهى إلى هذا المقام: مُحَدّث المُحَدِّثينَ، وبُخارِيّ العَصْر، وما ناسَبَ هذه الألفاظ الكاذبة- فإنَّ مَنْ ذكرناه لا يُعَدّ مُحَدِّثًا بِهذا القَدْر؛ إنَّما المُحَدّثُ مَنْ عَرَفَ الأَسانيدَ، والعِلَلَ، وأسماءَ الرّجال، والعاليَ والنّازلَ، وحَفِظَ مع ذلك جُمْلةً مُسْتكثَرَةً من المُتون، وسَمِعَ الكُتُبَ الستّةَ[٤]، و"مُسْندَ" أَحْمدَ بنِ حَنْبل[٥]، و"سُنَنَ" البَيْهَقيّ[٦]، و"مُعْجمَ" الطّبرانيّ[٧]، وضَمَّ إلى هذا القَدْرِ أَلفَ جزءٍ من الأَجزاء الحديثيّة، هذا أَقلُّ

---

(١) أبو السّعادات المبارك بن محمد، من مشاهير العلماء وأكابر النبلاء، صاحب "النّهاية في غريب الحديث والأثر"، توفي سنة (٦٠٦هـ). و"جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ" جمع فيه بين الأصول الستّة. انظر: "بغية الوعاة" (٢: ٢٧٤-٢٧٥).

(٢) أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشّهرزوري الشافعي، إمام حافظ متبحّر في الأصول والفروع، وَلِيَ مشيخة دار الحديث الأشرفيّة، توفي سنة (٦٤٣هـ). وكتابه أشهر كتاب في علم مصطلح الحديث، اشتهر بـ "مقدّمة ابن الصّلاح". انظر: "طبقات علماء الحديث" (٤: ٢١٤-٢١٧).

(٣) أبو زكريا يحيى بن شرف، كان أوحد زمانه في العلم والورع والعبادة، وَلِيَ مشيخة دار الحديث الأشرفيّة، توفي سنة (٦٧٦هـ)، وتصانيفه أشهر من أنْ تعرّف، وكتابُه "التَّقْريب والتَّيْسير" اختصره من كتابه "الإرشاد"، الذي اختصر فيه مقدّمة ابن الصّلاح؛ فـ "التَّقْريب" مختصر المختصر، وهو الذي شَرَحَه السّيوطي في كتابه "تَدْريب الرّاوي في شَرْح تقريب النّواوي". انظر: "تذكرة الحفاظ" (٤: ١٤٧٠-١٤٧٤)، و"طبقات علماء الحديث" (٤: ٢٥٤-٢٥٧).

(٤) صحيحا البخاري ومسلم، وسنن: النسائي، والترمذي، وأبي داوود، وابن ماجه.

(٥) شَيْخ الإسلام وسَيّد المسلمين، وحامل لواء الدِّين في عصره، وكتابُه من كُتُب السنّة النّفيسة، رَتّبه على مسانيد الصّحابة رضوان الله عليهم. انظر: "تذكرة الحفاظ" (٤: ٤٣١-٤٣٢)، و"طبقات علماء الحديث" (٢: ٨١-٨٣).

(٦) أبو بكر أحمد بن الحسين، شيخ خراسان، له تصانيف نافعة مفيدة منها: شعب الإيمان، ودلائل النبوّة، والسّنن الكبير، والسّنن الصّغير، وغيرها. انظر: "تذكرة الحفاظ" (٤: ١١٣٢-١١٣٤)، و"طبقات علماء الحديث" (٣: ٣٢٩-٣٣٢).

(٧) أبو القاسم سليمان بن أحمد، إمام حافظ كبير، له المعاجم الثلاثة: الكبير، والأوسط رُوحُه، والصغير =

درجاته. فإذا سَمِعَ ما ذكرناه، وكَتَبَ الطِّباق[١]، ودَارَ على الشّيوخ، وتَكَلَّم في العِلَل والوَفَيَاتِ والأَسَانيد، كان في أَوَّل دَرَجات المُحَدّثين، ثُمّ يزيد الله مَنْ يشاء ما يشاء[٢].

٣٥- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: إذْ لا نَعْني بالمشارك في الفنّ إلاَّ مَنْ أَدْرَكَ مُصْطلحَه بِحيثُ يَفهم ما يُذْكَر فيه.

٣٦- **أَقولُ**: مَنْ هو حَدّ المُتوسّط الذي أَشَرْتُ إليه؟[٣] فيُقال للمُعترض: الذي قَرَأَ الآجُرّوميّة وفَهِمَها أَدْرَكَ المُصْطلح، بِحيثُ يَفْهمُ دقائقَ كافيةِ ابنِ الحاجبِ[٤] مِن غير تَوَقُّف؟!!

٣٧- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: ولكنْ تَخْتلفُ شَرِكةُ المُشارِكِ بِحَسَب ما أَدْرَكَ مِن المُصطلح.

٣٨- **أَقولُ**: هذا دَليلٌ على المُعْترض؛ فإنَّ المُشارَكة مَقولةٌ بالتشكيك،

=

ذكر فيه عن كلّ شيخ له حديثًا. انظر: "تذكرة الحفاظ" (٣: ٣١٢-٣١٧)، و"طبقات علماء الحديث" (٣/ ١٠٧-١١٠).

(١) الطِّباق: جَمْع طَبَقَة، وهو مُصْطلح كان يُطْلق على كُتُبِ السَّماعات، وهي المراد بقولهم: (وكَتَبَ الطِّباق)، أي أنّه كان كاتبًا ضابطًا ثِقَةً. وكانت النُّسَخ التي عليها الطِّباقُ تُحْفظ في خِزانة المسجد أو المدرسة، كَسِجِلٍّ لأسماء الطلاب الذين قَرَؤوا الكتابَ على الأستاذ، أو سَمِعوه بِحُضوره، وتَمْتاز كتابةُ الطِّباق غالبًا بأنّها خاليةٌ مِن تَنْقيط الحروف، متصلةٌ حروفُها بعضُها ببعض، لا يَقْوى على فَكّها إلاّ المُخْتَصون. وكان تلميذ الإمام النّووي ابن العطّار الدِّمشقي (ت ٧٢٤هـ)، اختير لكتابة الطِّباق في مرحلة طَلَبِه العِلْمَ، لِما يتّصف به من ضَبْطٍ وثِقةٍ وأمانة. انظر: "الدّرر الكامنة" لابن حجر (٣: ٥-٧).

(٢) انظر: "معيد النّعم ومبيد النّقم"، ص٨١-٨٣.

(٣) عندما قال: مَنْ قَرَأَ الآجرّوميّة وفَهِمها سمّي مشاركًا. انظر الفقرة (٣٤).

(٤) جمال الدين أبو عمرو، نحويّ أصوليّ فقيه مالكيّ، توفي سنة (٦٤٦هـ). والكافية متن نثريّ في النّحو، عليه شروح كثيرة أشهرها شرح الرضي الاستراباذي. انظر: "بغية الوعاة" (٢: ١٣٤-١٣٥).

وَقَوْلِي: لا يُسَمّى مُشاركًا، أَردتُ به أَعلى درجات المُشارَكة التي ليس بَعْدها إلاَّ دَرَجةُ المُنْتهي، ودَرَجةُ العالِم، ودَرَجةُ النّحويّ الذي يُقال في ترجمته: سيبوَيْهِ زَمانِه. وَعَجِبْتُ لِلمُعْترض كيف لم يَفْهم ذلك مِن العبارة، مَعَ كَوْنِ سياقِ الأَوصافِ التي قَبْله تُرْشِدُ إلى ذلك، وَمَعَ ذِكْر التَّرقّي وَمَعَ كَوْنِه حَنَفيًّا، ومِن أُصول [٢٦ب] مَذْهبه أَنّ المطلق يَنْصرفُ إلى الكامل.

٣٩- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: قَوْلُه: "وللنّحاة الخ" تَحْصيل الحاصل؛ فلا فائدة في ذكره.

٤٠- **أَقولُ**: فائدتُه تَعريفُ الجاهلِ كيف العلمُ، حتّى لا يَظُنَّ بنفسه الظُّنونَ، ولا يَتكلّمَ فيما لا يَعْلمُ.

٤١- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: قَوْلُه: "في غاية الوضوح" مَمْنوع.

٤٢- **أَقولُ**: هو مَعذورٌ في ذلك؛ فإنَّه مُشْكِلٌ عليه لقصوره، لكنّه -بِحَمْد الله- في غاية الوضوح عندنا، لِسُرْعةِ إِدْراكِنا وطُولِ باعِنا ما شاءَ اللهُ لا قوَّةَ إلاّ بالله، ولا يُسْتنكَرُ أَنْ يكونَ بعضُ العلمِ واضحًا عند قومٍ مُشْكِلاً على آخرين، ولا يَخْلُق الفَهْمَ إلاَّ الله.

٤٣- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: وسَنَدُ المَنْعِ أَنّه ليس مُدْرَكًا بالبديهة بل بالنَّظَر.

٤٤- **أَقولُ**: قد ذَكَرَ أَئِمّةُ المَعْقول -منهم طائفةٌ مِن أَهْل المَنْطق الذي هو مُعَظّم عند الخُصوم- أَنَّ ما كان نَظَريًّا عند قَوْمٍ قد يكون بَديهيًّا عند آخرين، لاختلافِ النّاس في قُوّة الإِدْراكات وضَعْفها، ولذلك تقريرٌ طويلٌ بَسَطْناه في كتابنا الذي أَلَّفناه في ذَمّ المَنْطق[1]. وحينئذ، فهذه المسألة وإنْ كانت مُدْرَكةً بالنَّظَر عند

(١) هو "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام"، قال السيوطي في ذم المنطق: "كنتُ في مبادئ الطّلب قرأت شيئًا في علم المنطق، ثمّ ألقى الله كراهته في قلبي، وسمعت أنّ ابن الصّلاح أفتى بتحريمه =

الخَصْم وأَمثاله، فلا مانعَ مِن أَنْ يكون عندنا مُدْرَكًا بالبديهة لِكَثْرة مُمارَسَتِنا للعلم، بِحيثُ صارت مسائِلُه عندنا مُقَرَّرةً في أَذْهاننا كالمُشاهَدِ بِرَأْي العين، وقَدْ يَقْوى ما أَصلُه نَظَريّ حتّى يَلْحَق بالضّروريّ، وذلك مُقَرّرٌ في الأُصول وغيره.

٤٥- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: ولا يُقال فيما لا يُدْرَك إلاَّ بالنظر إنَّه في غاية الوضوح.

٤٦- **أَقولُ**: لا، يُقالُ هذا للقاصِر، وأَمّا البارعُ الماهِرُ فإنَّه يَقول ذلك على قَدْرِ مَقامه، وشَتّانَ بين مَنْ هو جالسٌ على شاطِئِ النّهر يَمُدّ يدَيْهِ فَيَشْرب، وبين مَنْ هو في صَحْراءَ وهو عَطْشان، فأَخَذَ المَعاوِلَ يَحْفر بِها، فهو في غاية الكدّ والنَّصَب، ثمّ قد يَحْصل على المقصود وقد يَموت عَطَشًا قبل أَنْ يبلغ الماء.

٤٧- **قَوْلُ** [٢٧أ] **المُعْتَرِضِ**: [قَوله][(١)]: "فلذلك الشَّبه الخ"، يقتضي أنَّ المبتدأ يَجوزُ تَعَدّدُه مع اتّحادِ خَبَرِه، كما أَنَّ صاحبَ الحال يكون متعدّدًا والحالُ متَّحدةٌ، ولا أَظنّ شيئًا من الأَمرَيْنِ صحيحًا.

٤٨- **أَقولُ**: هذا تَكَلُّمٌ في العِلْمِ بالظنّ؛ "وَإِنّ الظّنّ لا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا"[(٢)]، ولا عِبْرة بالظنِّ البيِّنِ خَطَؤُه. لكنّ المعترض بَنَى على فَهْمِه الذي فَهِمَه من الاتّحاد -وهو مُخْطِئٌ في ذلك الفَهْم على ما سَنُبَيّنه- ولا أَسْتنكِرُ منه هذا الفَهْم؛ فإنَّه غَلِط في فَهْمِ الاتّحادِ في العَرَبيّة كما غَلِط في أَولياء الله، ونَسَبَهم إلى الاتّحادِ الذي هو كُفْرٌ وَهُم بريئون منه، وكَفّرَ نَقَلَةَ عِلْم الأَولياء كابن الفارض[(٣)]، وابنِ عربيّ[(١)]، وَهُم مِن

=

فتركته لذلك، فعوّضني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم". انظر له: "حُسْن المحاضرة" (١: ٣٣٩).

(١) زيادة يقتضيها السياق؛ لأنّ الضمير في (قوله) يعود على السيوطي، والكلام كلامه.

(٢) سورة النّجم: ٢٨.

(٣) الشاعر أبي حفص عمر بن علي، يعرف بـ "سلطان العاشقين"، وهو من أشهر المتصوّفين، حُبّبَ إليه الخلاء، ومال إلى الزهد، توفي سنة (٦٣٢هـ). انظر: "شذرات الذهب" (٧: ٢٦١-٢٦٨).

أكابرِ المخلصينَ ورؤساءِ المؤمنينَ، وأَساءَ الأَدبَ على الغَزّالي[٢] في مَسْألة "ليس في الإمكان"[٣]، ونَسَبَه إلى الفلسفةِ أو الاعتزال وَهُو حُجّةُ الإسلام وإمامُ السُّنّة، وما به في كلّ ذلك إلاَّ الجَهْلُ بِمَقاصدهم وسوءُ الفَهْم، وما أَدري ذلك إلاّ مَقتًا مِن اللهِ له ولأمثاله، حيث أَقامَهم في الإنكار على أوليائه لِيُرْدِيَهم؛ "وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِم"[٤][٥].

٤٩- **قَوْلُ المُعْتَرِض**: لا يُقال: قَوْلُ النّحاة: يَجوز أَنْ يكون الحال من الفاعل والمفعول معًا -يُؤْخَذُ مِنه اتّحادُ الحالِ مَعَ تَعَدُّد صاحِبها؛ لأنّا نقول: هو إنّما جَعَل الاتّحادَ مُقابِل التعدّد، فيكون مرادُه بالاتّحاد: الإفرادَ، لا الاتّحادَ من جهة اللفظ والمعنى، ولا كذلك [قَوْلُ][٦] النّحاة؛ فَإِنّ مُرادَهم بالاتّحادِ الاتّحادُ مِن جِهَة اللّفظِ والمَعْنَى، لا الإفرادُ.

٥٠- **أَقولُ**: بِهذا ومثلِه سَقَطَ عبدُ البَرّ عندي مع الساقطين، وما كنتُ أظنُّ أَنَّ القُصورَ بَلَغَ به هذا إلاَّ أَنْ يكون قَصَدَ بذلك العِنادَ والتّعَصُّبَ المَحْض، مع كَوْنِه

=

(١) الإمام محيي الدين الحاتمي الطائي، شيخ مشايخ الصّوفيّة، قال بالحلوليّة ووحدة الوجود، من أشهر كتبه "الفتوحات المكيّة" في التصوّف، توفي سنة (٦٣٨هـ). انظر: "شذرات الذهب" (٧: ٣٣٢-٣٤٨).

(٢) الإمام أبي حامد، حجّة الإسلام، فقيه شافعي، له تصانيف جليلة منها "إحياء علوم الدين" من أنفسها وأجلّها، توفي سنة (٥٠٥هـ). انظر: "وفيات الأعيان" (٤: ٢١٦-٢١٩)، و"شذرات الذهب" (٦: ١٨-٢٢).

(٣) «أبدع ممّا كان»، وهي مَنْسوبة لأبي حامد الغزالي، وتعني أنّ الله سبحانه وتعالى لا يمكنه أن يبدع أو يخلق أبدع من هذا الكون، لأنه قد أبدعه على أكمل صورة؛ إذ لو لم يبدعه على أكمل صورة، فإن ذلك يعتبر بخلاً يناقض الجود الإلهي، وعجزاً يناقض الإلهية.

(٤) سورة الحج: ١٨.

(٥) أدرج هذه الآية في سياق كلامه تعليلاً، وذلك منه بديع.

(٦) زيادة يقتضيها السّياق.

عالِمًا بالحقّ في ذلك، وذلك لأنّي عَبّرتُ بالاتّحاد الذي عَبّرَ به النحاةُ، فادَّعى أَنّ مرادي به غيرُ مُرادِهم به، وما أَدري مِن أَين له ذلك؟ أَطَّلَعَ الغيبَ أَمْ أَدْرَكَ ما في القلوب [٢٧ب] بِغَيْر رَيْب؟ وكيف أُريدُ به غيرَ ما أَرادَه النُّحاة، وأنا ناقلٌ قواعدَهم التِي قَرَّروها ومُخَرِّج عليها؟ أَفَيَظُنّ أَحَدٌ أَنّي أَنقلُ كلامَ أَهلِ الفنّ مُستشهدًا به، ثمّ أُريدُ به معنىً غيرَ المعنى الذي أَرادوه؟!

٥١- **وقَوْلُهُ**: إنّه أَخَذَ ذلك مِن جَعْلِي الاتّحادَ مُقابلَ التّعدُّدِ غايةٌ في سوء الفَهْم؛ لأَنّ الاتّحادَ إذا كان في مُقابَلَة التعدّد لا يكونُ بِمَعنى الإفراد، بل يكون بِمَعنى الوِحْدة التِي لا تَعَدُّدَ فيها. ولهذا، لَمّا ذَكَر أَهْلُ عِلْمِ الحِساب العَدَد، جَعَلوا الواحدَ في مُقابِلِه ولم يُسمّوه عَدَدًا.

٥٢- وأمّا الاتّحادُ الذي بِمَعْنى الإفراد، فإنَّه يُقابِلُه التثنيةُ والجَمْع، وأنا لم أُقابِل المُتّحِدَ في كلامي بالمُثنّى والمَجْموع بل بالمُتعدّد، فَعُلِمَ أَنَّ المُرادَ بالمُتَّحِدِ ما أَرادَه النُّحاةُ وهو الكَلِمةُ الواحِدة لا الكلمتانِ والكلمات، والكلمةُ الواحدةُ تَصْدُق بالمُثنّى وبالمَجْموع، فَقَوْلُك: جاءَ زيدٌ وعمرو راكبَيْنِ، صاحبُ الحال مُتَعدّدٌ أَيْ كلمتان، والحالُ مُتّحِدٌ أَيْ كلمةٌ واحدة وهي مُثَنّاة.

٥٣- وَقَدِ اشْتَدَّ عَجَبِي مِن فَهْم عبد البَرّ هذا الفَهْمَ حَتّى عَرَفْتُ سَبَبَه، وذلك أَنّه يَظْهرُ لِي أَنَّ الذي أَوْقَعَه في ذلك قَوْلُ "الألفيّة":

والحالُ قد يَجيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرِدٍ –فاعلَمْ– وَغَيْرِ مُفْرَدِ

فَرَأَى ابنَ مالكٍ[1] قابَلَ التّعدّدَ بالمُفْرَد، فَظَنَّ أَنَّ التعدّدَ يُقابِلُه الإفْراد، وَهُو غَلَطٌ كبيرٌ. ما فَهِمَ مَقْصِدَ ابنِ مالكٍ؛ فيحتاج عبدُ البّر إلى أَنْ يَجْثُوَ على رُكْبَتَيْهِ بين

(١) أبو عبدالله محمّد جمال الدين صاحب "الألفيّة"، إمام النّحاة وحافظ اللغة، له "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، وغيره كثير، توفي سنة (٦٧٢هـ). انظر: "بغية الوعاة" (١: ١٣٠-١٣٧).

يَدَيْ واحدٍ من تلامذتي، ويَبْحثَ عليه في "الألفيّة" لِيُفْهِمَه مَقاصِدَها؛ وإنّما ابنُ مالكٍ قَصَدَ أَنَّ الحال يأتي متعدّدًا؛ أي كلمتَيْنِ فأكثر لصاحِبٍ مُفْرَدٍ أو مُثَنّى أو مَجْموعٍ، مِثالُهُ للمُفْرد: جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا، وللمثّنى: جاءَ الزيدانِ راكبَيْنِ ضاحكَيْنِ، وقِسْ على ذلك.

٥٤- ويَدْخلُ في عبارته أيضًا أَنْ يَكونَ الصّاحِبُ مُتعدّدًا، بِناءً على أَنّ قَوْلَه "وغَيْرِ مُفْرَدٍ" صادقٌ به أيضًا، كما هُوَ شَأْنُ عباراتِ [٢٨أ] المُخْتَصَراتِ مِن تَحْميلِها كَلِمًا يُمْكنُ دخولُه فيها ولو بِوَجْه، وذلك لا يَسْتلزمُ أَنّه كُلّما ذُكِرَ المُتعدّدُ كان مُقابِلَه الاتّحادُ بِمَعْنى الإفراد، كيف وابنُ مالك لَمْ يَذْكُرْ في البيتِ الاتّحاد؟ وهذا كُلّه يَصْدُق ما قلتُه أَوَّل الجواب مِن قُصورِ النّاسِ وَعَدَمِ تَوَسُّعِهم وتَبَحُّرِهم وإِتْقانِهم، وإلاَّ فلو اتَّسَعَ نَظَرُهُم ورَأَوْا تَنَوُّعَ عباراتِ الأئمّةِ في كُتُبِهم، لَصارَ لَهُم مَلَكةٌ يَقْتَدرون بِها على فَهْمِ مَقاصِدِهم.

٥٥- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: أَلا ترى إلى تَمْثيلهم لذلك بقولهم: لَقيتُ زيدًا راكبَيْنِ، فإنّه متعدّدٌ من جهةِ أَنّ صاحبَ الحالِ متعدّدٌ وإنِ اتّحد لفظُ الحالَيْنِ ومَعْناهُما، فَلْيُتَأَمَّل.

٥٦- **أَقولُ**: هذا الكلام أَفْشَرُ من الفُشار[1] كما يُدْرِكُه كُلُّ مَن سَمِعَه، وبسببه مَحَوْتُ اسمَ عبدِ البّر مِن الطَّبَقَة التي كُنْتُ...[2] كَتَبْتُ فيها تَرْجَمةَ الشّيخِ شَمْسِ الدّينِ

---

(١) الفُشار: هو الذُّرَةُ المُفَرْقَعة بالحرارة، فعندما يَتِمّ تَسْخينُه إلى درجة حرارة مرتفعة، ينفجر مُطلِقًا صوت فَرْقَعة (انظر: "الموسوعة العربيّة العالميّة" مادة: الفُشار)، لذلك يُضرَبُ به المثل في الخَيْبَة والطَّيْش والفَشَل، كالإنسان الذي لا عَقْل عنده ولا فَهْم ولا نَظَر، يَخيب عند الحديث والمواجهة، والكلام الفُشار الذي لا وزن له في ميزان النقد.

(٢) في الأصل: "كَتَبْتُ تَرْجَمَتَه في الطبقة التي"، وهي عبارة قلقة في مكانِها، بل حَشْو وسَهْو من الناسخ، ولعلّ الصّواب في حذفها.

الخطيبِ الوزيريّ[١] ظانًّا أَنّه في طَبَقَتِه، فلمّا رَأيتُه تَكَلَّم هذا الكلام المُهْمَل عَرَفتُ حينئذٍ طَبَقَتَه، وأنّه لا إِلْمامَ له بالمَعْقولات أَصْلاً، وأنَّ حَقّه أَنْ يُتَرْجَمَ في الطَّبَقَة التِي فيها المَواعيديّةُ،[٢] أو الشُّعراءُ، أو المُؤَرِّخونَ ومَنْ شاكَلَهُم. فإنْ قُلْتَ: فكان حَقُّه أنْ لا يُصَرِّح بِاسْمِه في الرَّدّ، قُلْتُ: هو مِن بَيْتِ عِلْمٍ وَرِئاسةٍ فَلَهُ بذلك شَرَف.

٥٧- **قَوْلُ المُعْتَرِض**: قَوْلُه: "إذا كان المضافُ عاملاً فيه"، أَعاد الضّميرَ على المُضاف إليه وهو وَهْمٌ؛ لأَنَّ الغرضّ أَنْ يكونَ المُضافُ عاملاً في الحال كما صَرَّحَ به ابنُ هشام في "التَّوضيح"، وإلاَّ فالمُضافُ عاملٌ في المُضاف إليه دائمًا؛ فَلَم يَبْقَ للتّقييدِ فائدةٌ.

٥٨- **أَقولُ**: بِهذا الكلام يُنادَى على عبد البَرّ بِغايةِ القُصور وَقِلَّةِ البِضاعة، ويَصْدُق ما قُلْتُه أَوّلَ الجواب؛ فإنّ عبد البَرّ رَأَى كلامَ "التَّوْضيح" فَظَنّ بُطلانَ ما عداه، ولو تَوَسَّعَ في كلام الناس [٢٨ب] وفَهِمَ مَقاصدَ النُّحاة، لم يَتكلَّم بِمثل ذلك.

٥٩- وكَوْنُ ابن هشام قال: إنَّ الغَرَضَ أَنْ يكون المُضافُ عاملاً في الحال[٣] صحيحٌ لا يُنْكَر، وَغَيْرُه قال: الغَرَضُ أنْ يكون المُضافُ عاملاً في المُضاف إليه الفاعليّةَ أو المفعوليّةَ بأنْ يكونَ مَصْدرًا أو وَصْفًا، وعبارةُ بَعْضهم: إذا كان المُضافُ بِمَعْنى الفِعْل، حَسُنَ حينئذٍ مَجيءُ الحالِ من المُضاف إليه[٤]، لأنّه في المعنى فاعِلٌ

(١) المتوفّى سنة (٩٠١هـ)، له حاشية على تفسير البيضاوي. انظر ترجمته: "الضوء اللامع" (٦: ٢٥٩-٢٦١).

(٢) الذين يقرؤون المواعيد، والميعاد: درس ديني للوعظ والإرشاد والحثّ على التقوى، وكان أهم هذه المواعيد ميعاد الرقائق (رقائق الحديث النبوي). انظر: إبراهيم الكيلاني، "مصطلحات تاريخيّة مستعملة في العُصور الثلاثة الأيّوبي والمملوكي والعثمَاني"، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، ع٤٩، ١٩٩٢.

(٣) كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، وأعجبني انطلاقك منفردًا، انظر: "أوضح المسالك" (٢: ٣٢٥).

(٤) هذه عبارة ابن مالك، قال في "شرح التسهيل" (٢: ٣٤٢): "فإنْ كان المضاف بِمعنى الفعل، حسن جَعْل =

أو مَفْعولٌ، وهذا[١] عَيْنُ ما قَرَّرْتُه[٢] لأَنَّه أَمَسُّ بالمَعْنَى الذي سُقْتُ الكلامَ لأَجْلِه، وهو أَنَّ الحالَ لا يأتِي إلاَّ من الفاعل أو المفعول أو ما في مَعْناهُما، وليس ما قاله ابنُ هشام منافيًا لِمَا قاله غَيْرُه، بل كلاهُما صحيح؛ فإنَّه إذا كان المُضافُ بِمَعْنى الفِعْل كان عاملاً في المُضاف إليه وفي الحال معًا، فهذا صحيح وهذا صحيح.

٦٠- وقد جَمَعَ بعضُ النّحاة بين الأمرَيْنِ فقال: إذا كان المُضافُ عاملاً في المُضافِ إليه صَحَّ مَجيءُ الحالِ منه، لأنّ المُضافَ حينئذٍ غيرُ صالِحٍ للعمل في الحال. وعَلَّلَ بعضُهم بتعليلٍ آخر فقال: العاملُ في المضافِ إليه حينئذٍ الحرفُ المُقَدَّر، بناءً على أَنَّه الجارُّ للمُضافِ إليه، وهو قَولُ ابنِ مالك، وهو لا يَصِحّ عملُه في الحال؛ فإذا كان المضافُ شبيهًا بالفعل كان عاملاً في المُضاف إليه وصالحًا للعمل في الحال، وعبارةُ أبي حيّان أنّه لَم يُجِزِ الحالَ من المُضاف إليه[٣]؛ لِمَا تقرّر من أَنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

٦١- وعاملُ المُضافِ إليه في غير ما هو بِمَعْنى الفعل: اللاّمُ أو الإضافةُ[٤]، وكلاهما لا يَصلح أَنْ يعملَ في الحال، فإنْ كان المُضاف بِمَعْنى الفعل صَحَّ مَجيءُ الحال من المُضاف إليه، لِكَوْن المُضافِ عاملاً في المُضاف إليه الفاعليّةَ أَو المفعوليَّةَ، وعاملاً في الحال أيضًا؛ فَمَنْ لَم يَتَبَحَّرْ في كلام العلماء ويقفْ على

=

المضاف إليه صاحب حال، نحو: عرفت قيام زيد مسرعًا، وهو راكبٌ الفَرَسَ عريانًا".

(١) أي: وهذا الذي نَقَلَه عن ابن هشام وغيره.

(٢) انظر: "همع الهوامع" للسيوطي (٤: ٢٣).

(٣) نحو قولك: ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكةً. انظر له: "ارتشاف الضرب" (٣: ١٥٨٠).

(٤) مذهب سيبويه أنّ المضاف هو العامل في المضاف إليه، واختاره ابن عقيل وصوّبه، وذهب الزجّاج إلى أنّ العامل فيه (اللام). انظر: "أمالي ابن الشجري" (١: ٢٥٦، ٣: ٩٧)، و"أوضح المسالك" (٣: ٨٤)، و"شرح ابن عقيل" (٣: ٤٣)، و"همع الهوامع" (٤: ٢٦٥).

مُتَفَرّقات كلامِهم، [٢٩أ] فإنَّه بَعْدُ لم يَتَرَقَّ عن درجةِ المبتدئِ فضلاً عن غيره.

٦٢- **وقَوْلُ عَبْدِ البَرّ**: "إنَّ المُضاف عاملٌ في المُضاف إليه دائمًا؛ فلم يَبْقَ للتقييد فائدةٌ"، يُقال عليه: يا مسكينُ، ضَلَلْتَ عن سواء السّبيل؛ فإنَّ العَمَلَ الذي يَعْمَلُه المُضافُ في المُضافِ إليه دائمـًا، هو عَمَلُ الجرّ في لفظه الذي هو مُقْتضى الإضافة[١]، وليس ذلك مُرادًا هنا، إنّما المقصودُ عَمَلُه في مَحَلِّه الرَّفْعَ على الفاعليّة، أو النَّصْبَ على المَفْعوليّة، كما هو شَأْنُ إضافةِ المصادرِ والصِّفات؛ ليكونَ في مَعْنى الفاعل أو المفعول حتّى يَصِحَّ مَجيءُ الحالِ منه، فأَين هذا من ذاك؟

٦٣- هذا أَمرٌ وذاك أَمرٌ آخرُ يا تائِهُ:

سارَتْ مُشَرِّقةً وسِرْتُ **مُغرِّبًا**[٢]

ومَنْ هذا مَبْلَغُ عِلْمِه وفَهْمِه، يَتَصَدّى للمجتهدين ويَردُّ عليهم بِجَهلٍ؟ حَقُّ مثل هذا أَنْ يَسْكتَ ذليلاً خاسئًا، والعَجَبُ مِن هذا الذي يَتكلّمُ بِمثل هذه الخُباطات[٣]، ومِن طَلَبِه لِمُناظَرَتِي، وَقَوْلِه في حَضْرة المَقَرّ الأَشْرف القاضي كاتبِ السِّرّ الشَّريف[٤] أَطالَ الله بقاءَه: لا عِبْرةَ بالكتابة، إنَّما المَقْصودُ اللِّسان.

٦٤- فباللهِ يا أُولي الأَلْباب، مَنْ أُناظِرُ أَوْ مَن أُخاطِب؟ أُكلِّمُ مَنْ لَمْ يُتْقِنْ

---

(١) من أنّ المضاف هو العامل في المضاف إليه، وذهب السّهيلي وأبو حيّان إلى أنّ الجارّ هو الإضافة. انظر: "ارتشاف الضّرب" (٤: ١٧٩٩).

(٢) صَدْرُ بيت لم أتبيّن قائله، وعَجُزُه: شتّانَ بين مُشرّقٍ ومُغرّبِ. وهو مثل يُضرب لمن يسلك غير طريقه فيضلّ، ورحم الله القائل: مَن تكلّم في غير فنّه أتى بالعجائب.

(٣) جَمْع خُباط، وهو الضَّرْعُ والزُّكام. انظر: المعجم الوسيط، مادة (خ ب ط).

(٤) كتابةُ السِّرّ وظيفةٌ حَدَثَت في أيام السّلطان المنصور قلاوون (ت ٦٨٩هـ)، وأوّلُ مَن سُمّي "كاتب السِّرّ" فتحُ الدّين بن عبد الظاهر، واستمرّ في كتابة السّر إلى أن توفي في ولاية السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (ت ٦٩٣هـ). ومن وظيفة كتابة السّر: قراءة الكتب الواردة على السّلطان وكتابة أجوبتها، ... انظر: "حُسن المحاضرة" للسيوطي (٢: ١٣٢، ٢٣١، ٢٣٤).

مَسْألةً من الواضحات بِحيثُ الْتَبَسَ عليه كلامُ النُّحاة فيها، وظَنَّ الصّحيحَ فاسدًا والحقَّ باطلاً؟ وإذا كان هذا كلامَ عَيْنٍ مِن الأَعيانِ مِمّن حَدَّثَ نفسَه بولايةِ القضاءِ الأكبر(١)، ومَشْيَخةِ الشَّيْخونِيّة(٢) في فنِّ العَرَبيّة، الذي هو أَدنى عُلومِ المُجْتهد، فكيف لَوْ نَقَلْتُه إلى دَقيقةٍ مِن دَقائِقِها، أو رَقِيتُ به إلى دَقائقِ البيان، أَوْ دَقائقِ الأُصولِ، أَوْ دَقائقِ الاسْتِنْباط، الذي هو مَلَكةٌ أُوْتِيها المُجْتهدُ مِنْحةً رَبّانيّةً، وليس هو عِلْمًا مُدَوَّنًا في كُتُبٍ، إنَّما هي قُوَّةٌ أَوْدَعها اللهُ في المُجْتهدين؟ ما لِهذا وأَمثالِه عندي إلاَّ السُّكوتُ، وَعَدَمُ الالتفاتِ، والإعراضُ، عَمَلاً بالآية الكريمة(٣).

٦٥- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: قَوْلُه: "والحالُ لا يأتي مِن الخَبَر" إطلاقٌ في موضع التقييد؛ فإنَّه إذا كان الخَبَرُ في معنى المفعول جاءت الحالُ منه.

٦٦- **أَقولُ**: المَقام تَخْصيصٌ، وقد ذَكَرَ عَقِبَه ما يُفْهَم منه التَّقْييدُ.

٦٧- **قَوْلُ** [٢٩ب] **المُعْتَرِضِ**: فحينئذ تُدافِعُ كلامَك.

٦٨- **أَقولُ**: إنّما يَقَعُ التّدافُعُ بين الكلامَيْنِ إذا كانا مُتباينَيْنِ، وأمّا إذا كان إطلاقٌ وتقييدٌ، وعمومٌ وخصوصٌ، فإنَّه يُحْمَل المُطْلَقُ على المُقَيّد، والعامّ على الخاصّ ولا يُعَدّ تَدَافُعًا، خصوصًا إذا كان الكلامانِ في سَطرٍ واحد، وإلاّ فيَلزمُ إفسادَ

---

(١) قال السّخاوي في ترجمته بعد أنْ ناب عن والده في القضاء: "كان هو المستبدّ في أكثر الأوقات بالتعايين، خصوصًا الاستبدالات ونَحْوها، وكَثُرت القالات فيه بسببها وبسبب غيرها، مِمّا هو أشهر مِن أَنْ يُذْكر، وأبوه مع ذلك مُفْتَتِن بِحُبّه". انظر: "الضوء اللامع" (٤: ٣٣).

(٢) أكبر مدرسة في مصر، أنشأها الأمير سيف الدين شيخو العمري سنة ٧٥٦هـ، ورتّب فيها دروسًا عدّة، وأوّل مَن تولّى مشيختها أكمل الدّين البابرتي إلى وفاته سنة ٧٨٦هـ. انظر: "خطط المقريزي" (٢: ٤٢١)، و"حسن المحاضرة" للسيوطي (٢: ٢٦٦-٢٦٧).

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ﴾ [الأنعام: ٦٨].

كلامِ كثيرٍ من العلماء، وإلغاءَ قاعدةِ حَمْلِ المُطْلق على المُقيّد[١].

٦٩- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: هذا يُؤْخَذ مِن تَمْثيل الآجُرّوميّة الخ.

٧٠- **أَقولُ**: هذا تَصْديقٌ لِقَوْلي لا نَقْضٌ له، ولا عَلَيّ إذا قَرّرتُ حَقًّا مِن كَوْنِه في أَصْغَرِ المُخْتَصَرات؛ فإنَّ ذلك شاهدٌ بِصِحَّته. فإنْ قال المُعْترِضُ: أَرَدْتُ بِذِكْرِ الاعْتِراض بذلك أَنّه مِن الواضحات التي لا يَنْبغي التَّنْبيهُ عليها، قُلْتُ: خِطابُ الأَغبياء يُسْلك فيه مثلُ ذلك، ثُمّ إنَّ له نُكتَةً ستُذْكَرُ بعد هذا.

٧١- **قَوْلُ المعترض**: قَوْلُه: "وتَقديرُ الكلام الخ"، ليس هذا التَّقْديرُ مُوافقًا لِتَمْثيلِهِمُ الحالَ مِن الفاعِلِ والمَفْعول بِقَوْلِهم: لَقِيتُ زيداً راكبَيْنِ الخ.

٧٢- **أَقولُ**: هُمْ لَمْ يَحْصُروا المثالَ في ذلك، والوَصْفُ لا يأتِي منه الاختلاف، إنّما يَأْتِي في الجُمْلة كقولك: لَقِي زيدٌ عَمرًا يَضْرِبُه، -وذلك نَظيرُ الآية[٢]- فـ "يَضْرِبُه": إمّا حالٌ مِن الفاعل، أَيْ ضاربًا له، أَوْ مِن المفعول، أَيْ مَضْروبًا، والرَّابطُ بِكُلٍّ مَوْجودٌ أَوْ منهما، أَيْ هذا ضاربًا وهذا مَضْروبًا، وعلى ذلك اعْتَمَدَ العَلاّمة البيضاويّ، وبذلك يُعْلَمُ عَظَمَةُ مَحَلِّه، وشِدَّةُ تَدْقيقِه، وزال الإشْكالُ ولك الحَمْد.

٧٣- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: فإنَّ الجُمْلَةَ مَبْنِيَّةٌ للفاعل ومُضافةٌ إلى المفعول.

٧٤- **أَقول**: انظروا بالله يا أُولي الأَلْباب إلى هذا الكلام الذي يَسْخرُ منه السّاخرون، هل سَمِعْتم قَطُّ بأنَّ جُمْلةً تَخْرجُ مُضافةً إلى مَفْعولِها؟ إنّما هي ناصبةٌ للضّمير مَفْعولاً لها ولا إِضافةَ أَصْلاً. ومَنْ بَلَغَ أَمْرُه هذا، يُحَدّثُ نَفْسَه بأنّه يَرُدّ على

---

(١) انظر: "رفع الحاجب" للتاج السّبكي (٣: ٣٦٦).

(٢) الآية التي أقام عليها السيوطي هذه الرّسالة، وهي قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

آحادِ النّاس فَضْلاً عَمّن[1] يَدَّعي رُتْبَةَ الاجْتِهاد؟

٧٥- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: فكيف يأتي بصيغةٍ واحدةٍ لفظًا ومعنىً، وتكون حالاً منهما؟

٧٦- **أقول**: لا شَكّ أَنَّ الخَصْم يُسَلّم القولَيْنِ [٣٠أ] الأَوَّلَيْنِ، وهي كَوْنُها حالاً من الفاعل على انفراده، وحالاً من المفعول على انفراده، فإذا سَلَّم صَلاحِيّة الصّيغةِ لِكُلٍّ مِن الأَمْرَيْنِ على انفراده، لَزِمَه تَسْليمُ القَوْلِ الثالث، لأَنَّه ليس فيه زيادةٌ على القَولَيْنِ، وإنَّما فيه الجَمْعُ بينهما.

٧٧- وكُلُّ صيغةٍ استُعْمِلت لِمَعْنَيَيْنِ مُخْتلفَيْنِ على الانفراد، جاز استعمالُها لَها على الاجتماع عند مَن يَقول بِجوازِ استعمالِ المُشْتَرَك في مَعْنييه، وإنَّما يَمْنع ذلك مَن لا يُجَوِّز هذا، ولِهذا أَشَرْتُ في آخِرِ الجواب إلى أَنَّ في تَجْويز ذلك ملاحظةً لِهذه القاعدة.

٧٨- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: إذا عُلِمَ ذلك ظَهَرَ أَنَّ الجواب ليس فيه ما يَصْدِم هذا الإِشْكالَ أَصْلاً.

٧٩- **أقول**: قد عُلِمَ خلافُ ذلك، وأَنّه رافعٌ للإشكال مِن أَصْله.

٨٠- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: قَوْلُه: "وفي ذلك مُلاحظةٌ الخ" مَمْنوع؛ فإنَّ المُشْترك لفظٌ موضوعٌ لِمَعنيَيْنِ أو معانٍ مُخْتلفة، إلى آخره.

٨١- **أقول**: هذا المَنْع مَرْدود؛ فإنَّ هذه الجُمْلةَ مَوْضوعةٌ لِتُسْتَعملَ بِمَعْنى اسم الفاعل كما قال به مَن جَعَلَها حالاً من الفاعل، وبِمَعْنى اسم المفعول مَن جَعَلَها حالاً مِن المفعول، وهذانِ مَعنيانِ مُخْتلفانِ: سَوَّغَ الأولَ بناؤُها للفاعل، والثانيَ اتّصالُها بضمير المفعول، والجَمْعُ بينهما جَمْعٌ بين مَعْنيَيْنِ مُخْتلفَيْنِ فَثَبَتَ الاشتراك؛ فإنْ لم يَكُنِ اشتراكٌ فحقيقةٌ ومَجازٌ، وحُكْمُها في الجَمْعِ حُكْمُ المُشْتَرَك.

(١) في الأصل: عنْ من.

٨٢- ولَمّا كان هذا القَدْرُ مُشْكِلاً على القاصرينَ كما سَلَّمَه المعترضُ، احتجتُ أَنْ أقولَ: فإذا قَدّرْتَ الحالَ من ضميرِ "وَلِيّ"، كانت في تقدير "مُخْرِجًا" بالكسر الخ، لِأُقرّبَ بِهذا التقدير على الأذهانِ صحّةَ مَجيءِ الحالِ من الأمرَيْنِ، فَذَكَرْتُ التقديرَ على الأول وعلى الثاني لِيُقَرَّبَ التَّقديرُ على الثالث، فَلَمْ يَفْهَمِ المُعْترضُ هذا المَقْصد وقال: إنّه يُؤْخَذُ مِن تَمْثيل الآجُروميّة، بِمَعْنى أنّه واضحٌ لا حاجة إليه، وليس كما ظَنّ.

٨٣- **قَوْلُ المُعْتَرِضِ**: ينبغي للإنسان أنْ يَحْرِصَ على دِفْء اللّسان.

٨٤- **أقول**: هذا مُشْترك الالتزام؛ فإنّي ما بَدَأْتُ أَحَدًا بِسُوءٍ قَطّ، بَلْ ولا رَدَدتُ عليه أوَّل مَرَّةٍ، ولكن إذا كَثُر تَعَرُّضُهم لِي بالباطل انْتَصَرْتُ في [٣٠ب] بَعْض الأوقاتِ ورَدَدْتُ بالحَقّ؛ ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾[(١)(٢)].

٨٥- وقد عَلِم اللهُ والنّاسُ أَنّي احْتَمَلْتُ الجَوْجَريّ[(٣)] في عِدَّة وَقائِعَ حَتّى رَدَدْتُ عليه في واحدةٍ[(٤)] بَعْد صَبْرِ سنين، وقد عَلِمَ اللهُ والنّاسُ ما بَدَأْتُ صاحبَ هذا السُّؤال مِن البِشْرِ والحِشْمةِ ونَشْرِ الطِّيب، وما قابَلَنِي به على ذلك مِن الإساءَة والأَذى في غير موجبٍ، وقد قال النبيُّ ﷺ: "لَوْ بَغَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ لَدَكَّ اللهُ الباغي"[(٥)]، واللهُ المُسْتعانُ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بالله.

---

(١) سورة الشورى: ٤١.

(٢) أدرج هذه الآية في سياق كلامه على طريقته تعليلاً.

(٣) محمد بن عبد المنعم، فاضل مصري، من فقهاء الشافعية. ولد بـ"جَوجَر" (قرب دمياط)، وتحول إلى القاهرة صغيرا، فتعلم، وناب في القضاء، ثم تعفف عن ذلك. له منظومة في مبدإ نهر النيل ومنتهاه وأمكنة مقاييسه ومن أنشأها من الخلفاء، وذكر ما سواه من الأنهار؛ نظم بها (مبدأ النيل السعيد) للجلال المحلي، توفي في مصر سنة ٨٨٩هـ. انظر: "الضوء اللامع" (٨: ١٢٣-١٢٦).

(٤) في رسالة صغيرة وسمها بـ (اللفظ الجَوْهَريّ في رَدّ خُباط الجَوْجَريّ) في مسألة الرّؤية للنساء، وعندي منها مَخطوط لعلّي أسعى لتحقيقه إن شاء الله.

(٥) أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم ٥٨٨)، وضعّفه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير =

[الخاتمة]

٨٦- عَوْدٌ على بَدْء: قَدْ رأيتُ أَنْ أَعودَ إلى ذِكْرِ اعتراضاتِ هذا المُعْترضِ، وأُنْشِدَ عند كُلِّ اعتراضٍ منها بيتًا مِن كلامِ وَلِيِّ وسِراجِ أَهْلِ المَحَبَّة سيدي عُمَرَ بنِ الفارضِ- نَفَعَنا اللهُ به- بِحيثُ يكونُ ذلك البَيْتُ يَتَضَمَّنُ الجوابَ عن ذلك الاعتراض، واخترتُ كَوْنَه مِن كلامِ ابنِ الفارضِ؛ تَبَرُّكًا به، وإغاظةً لِهذا الغبيّ المَحْجوب.

٨٧- قَوْلُه على قَوْلي: إنَّ مَنْ قَرَأ الرّضيّ لَم يَترَقّ، مَمْنوعٌ لا بُدّ له من دليل، يُنْشَدُ في جوابه قَوْلُه(١):

وما ظَفِرَتْ بِالــوُدِّ رُوحٌ مُراحَــةٌ ولا بِالْوَلا نفسٌ صَفا العَيْشِ وَدَّتِ

٨٨- قَوْلُه: الصَّوابُ أَنَّ مَن قَرَأَ الآجُروميّة وَفَهِمَها سُمّي مُشاركًا، يُنْشَد في جوابه(٢):

وأَينَ الصَّفا؟ هَيْهاتَ مِن عَيْشِ عاشِقٍ وَجنَّةُ عَدْنٍ، بالمَكارِهِ، حُفَّتِ

٨٩- قَوْلُه على قولي: وللنّحاةِ الخ، تَحصيلُ الحاصلِ فلا فائدةَ في ذِكْرِه، يُنْشَد في جوابه قَوْلُه(٣):

=

وزيادته" (رقم ٤٨١٠). وما أجمل ما قال الشاعر –وقد ضمّن هذا الحديث شعرًا (البسيط):

يـا صـاحبَ البَغْـيِ إنّ البَغْـيَ مَصْـرَعَةٌ فَاعْـدِلْ؛ فَخَيْـرُ فِعـالِ الخَيْـرِ أَعْدلُـهُ

فَلَـوْ بَغـى جَبَـلٌ يـومًا عَلـى جَبَـلٍ لانْــدَكّ منــه أَعــاليه وأَسْــفَلُهُ

انظر: "فيض القدير في شرح الجامع الصغير" للمناوي (٥: ٣١٤).

(١) ديوان ابن الفارض، ص٣٨.

(٢) السابق، ص٣٨.

(٣) السابق، ص٣٤.

وعُنْوانُ شَأْنِي ما أَبُثُّكِ بَعْضَهُ وما تَحْتَه إِظْهارُهُ فَوْقَ قُدْرَتي

وأَسْكُتُ(١) عَجْزًا عَنْ أُمورٍ كثيرةٍ بِنُطقِيَ لَنْ تُحْصى(٢)، ولو قُلْتُ قَلَّتِ

٩٠- قَوْلُه على قولي: في غايةِ الوضوحِ، مَمْنوعٌ، وسَنَدُ المَنْعِ أنّه ليس مُدْرَكًا بالبديهة الخ، يُنْشَد في جوابه قَوْلُه(٣):

وأَيْنَ السُّها مِنْ(٤) أَكْمَهٍ عَنْ مُرادِهِ سَها عَمَهًا، لكنْ أمانِيْكَ غَرَّتِ(٥)

أَتَيْتَ بُيوتًا لم تَنَلْ مِن ظُهُورِها وأَبْوابُها، عَنْ قَرْعِ مِثْلِكَ، سُدَّتِ

٩١- قَوْلُه: يَقتضي أَنّ المبتدأَ يَجوزُ تَعَدُّدُه مع اتّحادِ خَبَرِه الخ، يُنْشَد في جوابه قَوْلُه(٦):

وكُلُّ الذي شاهَدْتُه فِعْلُ واحِدٍ بِمُفْرَدِه، لكنْ بِحُجْبِ الأَكِنّةِ ٣١/ أ

إذا ما أَزالَ السِّتْرَ لم تَرَ غَيْرَه ولم يَبْقَ بالإِشْكالِ رِيبَةُ رُتْبَةِ(٧)

٩٢- قَوْلُه: أَلا تَرَى إِلى تَمْثيلهم الخ، يُنْشَد في جوابه قَوْلُه(٨):

فَدَعْ عنك دَعْوَى الحُبِّ وَادْعُ لِغَيْرِهِ فُؤَادَكَ، وَادْفَعْ عَنْكَ غَيًّا بِالّتي(٩)

---

(١) رواية الديوان: وأُمْسك.

(٢) في الأصل: لم تُحصى، ولعلّ صوابه ما أثبتناه من الديوان.

(٣) ديوان ابن الفارض، ص٤١.

(٤) في الأصل: عَن، وصوابه ما أثبتناه من الديوان.

(٥) في الأصل: أَغْرَتِ، ولعلّ صوابه ما أثبتناه من الديوان.

(٦) ديوان ابن الفارض، ص١٠١.

(٧) رواية الديوان: ولم يبقَ بالإشكال إشكالُ رِيبةِ.

(٨) ديوان ابن الفارض، ص٤٢.

(٩) رواية الديوان: غَيَّك بالتي.

٩٣- قَوْلُه: ليس هذا التقديرُ بِموافِقٍ لِتَمْثيلِهم الخ، يُنْشَد في جوابه[١]:

ولا تَـكُ مِمَّـنْ طَيَّشَـتْهُ دُروسُـهُ بِحيثُ اسْتَقَلَّتْ عَقْلَهُ واسْتَقَرَّتِ

فَثَمَّ، وَراءَ النَّقْلِ، عِلْمٌ يَدِقّ عَنْ مَدارِكِ غاياتِ العُقولِ السّليمَةِ

٩٤- قَوْلُه: إذا عُلِمَ ذلك ظَهَرَ أَنّ الجوابَ ليس فيه ما يَصْدِم هذه الإِشْكال، يُنْشَد في جوابه قَوْلُه[٢]:

ونَهْجُ سبيلي واضِحٌ لِمَنِ اهْتَدى ولكنَّها الأَهْواءُ عَمَّتْ فَأَعْمَتِ

٩٥- قَوْلُه: يَنبغي للإنسانِ أنْ يَحْرِص على دِفْءِ اللّسان، يُنْشَد في جوابه[٣]:

ويَحْسُنُ إِظْهارُ التَّجَلُّدِ لِلْعِدى ويَقْبُحُ غَيْرُ الْعَجْزِ عِنْد الأَحِبَّةِ

٩٦- قَوْلُه: لِيَدخلَ في مَعنى قَوْله الخ، يُنْشَد في جوابه قَوْلُه[٤]:

وإِنّي إِلى التَّهْديدِ بِالْمَوتِ راكِنٌ ومِنْ هَوْلِهِ أَرْكانُ غَيْرِيَ هُدَّتِ

٩٧- تَمَّتِ الرِّسَالَةُ بِحَمْدِ اللهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفيقِهِ، وَصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ، وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِه وسَلَّمَ تَسْليمًا كَثيرًا كَثيرًا.

* * * * * * * * *

* * * * *

(١) ديوان ابن الفارض، ص٩٨.

(٢) السابق، ص٤١.

(٣) السابق، ص٣٥.

(٤) السابق، ص٤٣.

الخَاتـمَة

عالجت هذه الرِّسالةُ للإمامِ جَلال الدِّين السُّيوطي توجيهَ إعرابِ الإمام البَيْضاوِيّ لجملة "يُخْرِجُهم" في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾[1]، وهو قوله: "يَصحُّ أَنْ تَكونَ هذه الجُمْلةُ مُسْتأنفةً، ويَصِحُّ أَنْ تَكونَ حالاً من المُسْتكِنِّ في "وَلِيّ"، أو من الموصول "الذين"، أو منهما معًا". وقد خلصت الدِّراسة إلى نتائج منها:

أولاً: اقتصر السيوطيّ في نقل رأي البيضاوي في توجيه إعراب الجملةِ على وجهين: الاستئنافيَّة والحاليَّة، والصَّواب أنَّ لها ثلاثة أوجه؛ تُضَافُ "الخبريَّة" إلى الوجهين السّابقين. ولعلَّه لم يذكر هذا الوَجْهَ لضعفه من جانب، ولقوَّة الوجهين الآخرين من جانب آخر.

ثانيًا: لم يَخْرجِ المُعْربون في توجيهاتهم على عبارة البيضاويّ، وهو أضاف وجه "الاستئنافية" على وَجهي "الخبريَّة" و"الحاليَّة" اللذين وجَّههما العُكبريّ قبله.

ثالثًا: يبدو أنَّ حملَ وجه الاستئنافِ أنْ يكون بيانيًّا أقوى منه نحويًّا؛ فالاستئناف النَّحويّ ما كان مُنْقطعًا عمَّا قبله، والجملة (يُخْرجُهم) متَّصلة بما قبلها. والاستئناف البيانيُّ هو الذي يَخُصُّه البيانيّون بما كان جوابًا لسؤالٍ مقدَّر، والبيانُ في الآية يتّضح من سؤالٍ مقدَّر، أي: كيف يَتولّاهم؟ فالجواب: يُخْرجُهم من الظُّلمات إلى النّور.

رابعًا: يمكن توجيهُ الجملة على وجهٍ رابعٍ هو أنْ تكون الجملة تفسيريَّة للولاية، لا محلَّ لها من الإعراب.

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٧.

خامسًا: اقتصار المُعربين المُحْدثين مثل الصَّافي والخَرَّاط في اختياراتهم على وجه واحد؛ للتخلّص من كثرة الأوجه وتفريعاتها.

سادسًا: يمكنُ أنْ يُفرَّع وجهُ "الخبريَّة" عن "التفسيريَّة" على مذهب أبي علي الشَّلوبين في معياره للجملة التفسيريَّة. ولعلَّ هذه النتيجة تفضي إلى أنَّ التداخل الإعرابي بين الجمل يختلف في مباحث الأصوليين عنه في مباحث النحويين.

سابعًا: التداخل الإعرابي بين جمل لها محلٌ من الإعراب وجملٍ لا محلَّ لها، يقود إلى إعادة النَّظر في تصنيف الجمل إلى محليَّة وغير محلِّيَّة.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِع

١. القرآن الكريم.

٢. الآمدي، علي بن محمّد: الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه عبدالرزّاق عفيفي، ط١، دار الصّميعي- الرياض، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣. الألباني، محمد ناصر الدّين: ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ط٣، المكتب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق على عبد الباري عطية، د.ط، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٥ هـ.

٥. الأندلسي، أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ): ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦. الأندلسي، أبو حيّان: البحر المحيط (تفسير)، تح عادل عبد الموجود، وعلي معوّض، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٧م.

٧. الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية- بيروت، (د.ت).

٨. الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح عبداللطيف الخطيب، (د.ط)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (د.ت).

٩. البخاري، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل: الأدب المفرد، تح ناصر الدين الألباني، ط٢، دار الصّدّيق- الجُبَيْل (السَّعوديَّة)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠. البخاري، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل: صحيح البخاري، ط١، دار

ابن كثير- دمشق، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١١. البيضاوي، ناصر الدّين عبدالله بن عمر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير)، تح محمد عبدالرحمن المرعشلي، (د.ط)، دار إحيار التراث العربي- بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٢. الحنبلي، ابن عماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير- دمشق، ١٩٩٣م.

١٣. الخرّاط، أحمد: المُجْتبى من مشكل إعراب القرآن، (د.ط)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوَّرة، ١٤٢٦هـ.

١٤. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٥. الداوودي، شمس الدّين محمّد بن علي: طبقات المفسرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

١٦. الدروبي، سمير: شرح مقامات السيوطي، ط١، مؤسَّسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٧. الدرويش، محيي الدين: إعراب القرآن وبيانه، (د.ط)، دار الإرشاد ـ سورية، (د.ت).

١٨. ابن دقيق العيد، تقيّ الدّين محمَّد بن علي (ت ٧٠٢هـ): إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تح أحمد محمّد شاكر، ط١، مكتبة السنّة، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٩. الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين: تذكرة الحفاظ، تح عبد الرحمن يحيى المعلّمي، (د.ط)، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٣٧٤هـ

٢٠. السامرائي، فاضل صالح: الجملة العربيَّ تأليفها وأقسامها، ط٢، دار الفكر، عَمَّان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

٢١. السّبكي، تاج الدّين: رَفْع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح علي معوّض وعادل عبد الموجود، (د. ط)، عالم الكتب، (د.ت).

٢٢. السّبكي، تاج الدّين: معيد النّعم ومبيد النّقم، تحقيق محمد علي النجار وآخران، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣م.

٢٣. السَّخاوي، شمس الدّين محمّد بن عبدالرَّحمن: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٤. السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ط١، دار القلم- دمشق، ١٤٠٦هـ.

٢٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

٢٦. السيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٥.

٢٧. السيوطي، جلال الدين: التّحدث بنعمة الله، تح إليزابث ماري سارتين، (د.ط)، المطبعة العربيَّة الحديثة، ١٩٧٢م.

٢٨. السيوطي، جلال الدين: التّنبئة بمن يبعثه الله على رأس كلِّ مئة، تح عبد الرحيم الكردي، مجلة تراثيات، مركز تحقيق التراث- مصر، ع٣، ٢٠٠٤م.

٢٩. السيوطي، جلال الدين: الحاوي للفتاوي، (د.ط)، دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٠. السيوطي، جلال الدين: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٣١. السيوطي، جلال الدين: فهرست مؤلفاتي (علوم اللغة والنحو والبلاغة والأدب والتاريخ)، تح سمير الدروبي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س٢٧، ع٦٤، ١٤٢٤هـ.

٣٢. السيوطي، جلال الدين: نظم العقيان في أعيان الأعيان، حرَّره فيليب حتِّي، (د.ط)، المكتبة العلميَّة- بيروت، ١٩٢٧م.

٣٣. السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح عبدالعال سالم مكرم، وعبدالسلام هارون، (د.ط)، مؤسسة الرسالة –بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٤. الصبّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٥. ابن الشجري، علي بن حمزة: الأمالي، تحقيق محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢.

٣٦. الشّوا، أيمن: الجامع لإعراب جمل القرآن، ط١، مكتبة الغزالي- دمشق، دار الفيحاء- بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٧. الشَّوكاني، محمّد بن علي: البدر الطالع بِمَحاسن مَنْ بعد القرن السّابع، تح محمّد حسن حلّاق، ط١، دار ابن كثير- دمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

٣٨. الصافي، محمود عبد الرّحيم (ت ١٣٧٦هـ): الجدول في إعراب القرآن، ط٤، دار الرشيد مؤسسة الإيمان- دمشق، ١٤١٨هـ.

٣٩. ابن عبد الهادي، أبو عبدالله محمد بن أحمد: طبقات علماء الحديث، تح أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٤٠. العسقلاني، ابن حجر: الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، (د.ط) دار الجيل- بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤١. العكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، تح علي محمد البجاوي، (د. ط)، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

٤٢. الغزّي، تقيّ الدين بن عبد القادر: الطبقات السّنيّة في تراجم الحنفيّة، تح عبد الفتاح الحلو، (د. ط)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة- القاهرة، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٤٣. ابن الفارض، شرف الدّين عمر بن علي: ديوان ابن الفارض، (د.ط)، دار صادر- بيروت، (د. ت).

٤٤. الكتاني، عبد الحي: فهرس الفهارس والأثبات، تح إحسان عباس، ط٢، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٩٨٢م.

٤٥. الكيلاني، إبراهيم: مصطلحات تاريخيّة مستعملة في العُصور الثلاثة الأيّوبي والمملوكي والعثمَاني، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، ع٤٩، ١٩٩٢م.

٤٦. اللكنوي، أبو الحسنات محمَّد عبد الحي (ت ١٣٠٤هـ): الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة، تح أحمد الزعبي، ط١، دار الأرقم- بيروت، ١٩٩٨م.

٤٧. ابن مالك، جمال الدين: شرح التسهيل، تحقيق محمد بدوي المختون، وعبد الرحمن السيد، ط١، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٤٨. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي: الخطط المقريزيَّة (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، ط٢، مكتبة الثقافة الدينيَّة- القاهرة، ١٩٨٧م.

٤٩. الموسوعة العربيّة العالميّة (النسخة الإلكترونيَّة).

٥٠. الهمداني، بهاء الدين عبدالله بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح حمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

Walker on Abd al-Barr

(Letter to express verse)

The mark of majesty Suyuti

Investigation and study

Achieved and commented upon
Dr. Yusuf Abdullah Jawarneh

Abstract

This research aims to achieve two objectives: the first is to get out the message "Alkarr on Abd al-Barr" to Imam Suyuti, who died in (911 H)- to be closer to the optimum image desired by the author of this precious text, and the second is to highlight on the landmarks of the message from two aspects: the first is to clarify the intellectual thought that Suyuti discussed with his contemporaries, and the second is to focus on the grammatical issues which contained them.

Key words:

Suyuti - Syntax - expression of the sentence - Grammatical Interference.